

مَجْمُوعَةُ السَّائِلِ وَالْمَسْئَلِ

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية
قدس سره

المجلد الثاني

قاعدة جلية فيما يتعلق بأحكام السفر والاقامة
مثل قصر الصلاة والفطر في شهر رمضان وغير ذلك
خرج أحاديثه وعلق حواشيه

الشيخ محمد بن عبد الله بن تيمية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رضي الله عنه.
الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن
سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

(أما بعد) فهذه قاعدة في الاحكام التي تختلف بالسفر والاقامة
مثل قصر الصلاة والفطر في شهر رمضان ونحو ذلك ، وأكثر الفقهاء
من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم جعلوها نوعين نوعاً يختص بالسفر
الطويل وهو القصر والفطر ، ونوعاً يقع في الطويل والقصر كالتيتم
والصلاة على الراحلة ، وأكل الميتة هو من هذا القسم ، وأما المسح على
الخفين والجمع بين الصلاتين من الاول، وفي ذلك نزاع
والكلام في مقامين (أحدهما) الفرق بين السفر الطويل والقصر فيقال:

المقام الاول

﴿ الفرق بين السفر الطويل والقصر ﴾

هذا الفرق لا أصل له في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله
عليه وسلم بل الاحكام التي علقها الله بالسفر علقها به مطلة كقوله تعالى في
آية الطهارة (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط)

وقوله تعالى في آية الصيام (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) وقوله تعالى (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم أن يفتنكم الذين كفروا) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة »^(١) وقول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيدت في صلاة الحضر . وقول عمر : صلاة الاضحى ركعتان وصلاة القدر ركعتان وصلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان ، تمام غير قصر على لسان نبيكم . وقوله صلى الله عليه وسلم « يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن » وقول صفوان بن عسال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا سفراً أو مسافرين أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ولكن من غائط أو بول أو نوم^(٢) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم »^(٣) وقوله صلى الله عليه وسلم « السفر قطعة من العذاب يمنع أحدهم نومه وطعامه وشرابه فإذا قضى أحدكم نهيته من سفره فليتبجل الرجوع الى أهله »^(٤)

(١) رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة بسند صحيح وحديث عائشة بعده متفق عليه وحديث عمر بعده رواه أحمد والنسائي وابن ماجه بسند صحيح (٢) رواه الشافعي وأحمد والنسائي والترمذي وابن خزيمة وصححه وغيرهم وحكي الترمذي عن البخاري أنه حديث حسن وأورده المجد ابن تيمية جد المؤلف في المنتقى بلفظ امرأة - يعني النبي (ص) - أن يمسح على الخفين إذا نحن أدخلناها على طهر ثلاثاً إذا سافراً ، وبوما وليلة إذا أقمتا . ولا نخلهما من غائط ولا بول ولا نوم ولا نخلهما إلا من جنابة . رواه أحمد وابن خزيمة وقال الخطابي صحيح الاستاد وحديث عائشة وعمر الموقوفان لها حكم المرفوع وهما في الصحيح . (٣) رواه أحمد والبخاري (٤) رواه أحمد والشيخان وابن ماجه

فهذه النصوص وغيرها من نصوص الكتاب والسنة ليس فيها
تفريق بين سفر طويل وسفر قصير فمن فرق بين هذا وهذا فقد فرق
بين ما جمع الله بينه فرقا لا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسوله ، وهذا
الذي ذكر من تعليق الشارع الحكم بمسمى الاسم المطلق وتفريق بعض
الناس بين نوع ونوع من غير دلالة شرعية له نظائر (منها) ان الشارع
علق الطهارة بمسمى الماء في قوله (فلم تجدوا ماءً فتمسحوا بغيره طيباً)
ولم يفرق بين ماء وماء ولم يجعل الماء نوعين طاهراً وطهوراً (ومنها) ان
الشارع علق المسح بمسمى الخف ولم يفرق بين خف وخف فيدخل في
ذلك المفتوق والخروق وغيرهما من غير تحديد ولم يشترط أيضاً أن يثبت
بنفسه (ومن ذلك) انه أثبت الرجعة في مسمى الطلاق بعد الدخول
ولم يقسم طلاق المدخول بها الى طلاق بائن ورجعي (ومن ذلك) انه أثبت
الطهارة الثالثة بعد طائفتين واقتداء والاقتداء بالفرقة بعوض وجعلها موجبة
للبيونة بغير طلاق يحسب من الثلاث ، وهذا الحكم معلق بهذا المسمى
لم يفرق فيه بين لفظ ولفظ (ومن ذلك) انه علق الكفارة بمسمى أيمان
المسلمين في قوله تعالى (ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم) وقوله (قد فرض
الله لكم تحلة أيمانكم) ولم يفرق بين يمين ويمين من أيمان المسلمين ، فجعل
أيمان المسلمين المنعقدة تنقسم الى مكفرة وغير مكفرة مخالف لذلك
(ومن ذلك) انه علق التحريم بمسمى الخمر وبين أن الخمر هي المسكر في
قوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » (١) ولم يفرق
بين مسكر ومسكر (ومن ذلك) انه علق الحكم بمسمى الإقامة كما علقه
بمسمى السفر ولم يفرق بين مقيم ومقيم ، فجعل المقيم نوعين نوعاً يجب

عليه الجمعة بغيره ولا تنعقد به ونوعاً تنعقد به، لا أصل له

بل الواجب أن هذه الاحكام لما علقها الشارع بمسعى السفر فهي تتعلق بكل سفر سواء كان ذلك السفر طويلاً أو قصيراً، ولكن ثم أمور ليست من خصائص السفر بل تشرع في السفر والحضر فان المضطر الى أكل الميتة لم يخص الله حكمه بسفر لكن الضرورة اكثر مما تقع به في السفر فهذا لا فرق فيه بين الحضر والسفر الطويل والقصير فلا يجعل هذا معلقاً بالسفر وأما الجمع بين الصلاتين فهل يجوز في السفر القصير؟ فيه وجهان في مذهب أحمد أحدهما لا يجوز كذهب الشافعي قياساً على القصر والثاني يجوز كقول مالك لأن ذلك شرع في الحضر للعرض والمطر فصار كأكل الميتة انما علقته الحاجة لا السفر وهذا هو الصواب، فان الجمع بين الصلاتين ليس مطلقاً بالسفر وانما يجوز للحاجة بخلاف القصر

وأما الصلاة على الراحة فقد ثبت في الصحيح بل استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي على راحلته في السفر أي وجه توجهت به ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة. وهل يسوغ ذلك في الحضر؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره فاذا جوز في الحضر ففي القصر أولى وأما اذا منع في الحضر فالفرق بينه وبين القصر والفطر يحتاج الى دليل

المقام الثاني

﴿ حد السفر الذي علق الشارع به الفطر والقصر ﴾

وهذا مما اضطرب الناس فيه، قيل: ثلاثة أيام وقيل: يومين قاصدين (١) وقيل: أقل من ذلك حتى قيل: ميل والذين حددوا ذلك بالمسافة منهم من (١) كذا في الأصل ولعل صوابه مسيرة يومين الخ والسفر القاصد هو السهل القريب

قال : ثمانية وأربعون ميلا ، وقيل : ستة وأربعون ، وقيل : خمسة وأربعون ،
وقيل أربعون ، وهذه أقوال عن مالك ، وقد قال أبو محمد المقدسي لا أعلم لما
ذهب اليه الأئمة وجهاً . وهو كما قال رحمه الله فإن التحديد بذلك ليس ثابتاً
بنص ولا إجماع ولا قياس وعامة هؤلاء يفرقون بين السفر الطويل
والقصير ويحملون ذلك حداً للسفر الطويل ومنهم من لا يسمي سفرأ
إلا ما بلغ هذا الحد وما دون ذلك لا يسميه سفرأ فالذين قالوا : ثلاثة أيام
احتجوا بقوله « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن » وقد ثبت عنه في الصحيحين
أنه قال « لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام إلا ومعها ذو محرم » وقد ثبت
عنه في الصحيحين أنه قال « مسيرة يومين » وثبت في الصحيح « مسيرة يوم »
وفي السنن « بريدأ » فدل على أن ذلك كله سفر وأذنه له في المسح ثلاثة أيام
أما هو تجوز لمن سافر ذلك وهو لا يقتضي أن ذلك أقل السفر ، كما أذن
للمقيم أن يمسح يوماً وليلة وهو لا يقتضي أن ذلك أقل الإقامة ، والذين
قالوا : يومين اعتمدوا على قول ابن عمر وابن عباس والخلاف في ذلك
مشهور عن الصحابة حتى ابن عمر وابن عباس وما روي « يا أهل مكة
لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان » إنما هو من قول
ابن عباس ورواية ابن خزيمة وغيره له صرفوا إلى النبي صلى الله عليه
وسلم باطل بلا شك عند أئمة أهل الحديث وكيف يخاطب النبي صلى الله
عليه وسلم أهل مكة بالتحديد وإنما أقام بعد الهجرة زمناً يسيراً وهو
بالمدينة لا يحد لها حداً كما حده لأهل مكة وما بال التحديد يكون
لأهل مكة دون غيرهم من المسلمين

وأيضاً فالتحديد بالأميال والفراسخ يحتاج إلى معرفة مقدار مساحة

الارض وهذا أمر لا يعلمه الا خاصة الناس ومن ذكره فانما يخبر به عن غيره تقليداً وليس هو مما يقطع به والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقدر الارض بمساحة أصلاً فكيف يقدر الشارع لامتة حداً لم يجر به له ذكر في كلامه وهو مبعوث الى جميع الناس فلا بد أن يكون مقدار السفر معلوماً علماً تاماً، وذرع الارض مما لا يمكن بل هو إمام متذر وأما متسر، لانه اذا امكن الملوك ونحوهم مسح طريق فانما يسهونه على خط مستو أو خطوط منحنية المنحاء مضبوطاً ومعلوم أن المسافرين قد يعرفون غير تلك الطريق وقد يسلكون غيرها وقد يكون في المسافة صعود وقد يطول سفر بعضهم لبطء حركته و يقصر سفر بعضهم لسرعة حركته والسبب للموجب هو نفس السفر لا نفس مساحة الارض

والوجود في كلام النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة في تقدير الارض بالازمنة كقوله في الحوض « طوله شهر وعرضه شهر » وقوله « بين السماء والارض خمسمائة سنة »^(١) وفي حديث آخر « إحدى أو اثنتان

(١) هذا الحديث لا يصح قال الحافظ العراقي في تخریج أحاديث الاحياء رواه الترمذي من رواية الحسن عن أبي هريرة وقال غريب (قال) وروى عن أيوب وبنس بن عبيد وعلي بن زيد. قالوا لم يسمع الحسن من أبي هريرة ورواه أبو الشيخ في العظمة من رواية أبي نصر عن أبي ذر ورجاله ثقاة الا انه لا يعرف لأبي نصر سماع من أبي ذر انتهى . وأقول الحسن هو البصري الزاهد الفقيه التابعي المشهور قالوا كان يرسل كثيراً ويداس فيروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويقول حدثنا وخطبنا يعني قومه . وهذا الحديث من مراسيله التي قالوا انها كالمح . وأبو نصر راوي الحديث الثاني قال البراز مخرجه أحسبه حميد بن هلال ولم يسمع من أبي ذر كما قال البراز مخرج الحديث عنه وينبغي ان لا يعتمد مراسيله من يمتنع بالمراسيل لان ابن سيرين قال : كان أربعة يصدقون كل من حدثهم ولا يبالون ممن يسمعون الحسن وأبو العالية وحميد بن هلال وداد بن أبي هند . ذكر هذا الدارقطني في سننه وسقط من بعض نسخها اسم الأخير كافي تهذيب التهذيب

أو ثلاث وسبعون سنة، ف قيل الاول بالسير المعتاد سير الابل والاقدام
والثاني سير البريد فانه في العادة يقطع بقدر المعتاد سبع مرات، وكذلك
الصحابة يقولون يوم تام ويومان ولهذا قال من حده بثمانية وأربعين ميلا
مسيرة يومين قاصدين بسير الابل والاقدام لكن هذا لادليل عليه
واذا كان كذلك فنقول كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع
فالمرجع فيه الى العرف فما كان سفرا في عرف الناس فهو السفر الذي غلق به
الشارع الحكم وذلك مثل سفر أهل مكة الى عرفة فان هذه المسافة
بريد وهذا سفر ثبت فيه جواز القصر والجمع بالسنة؛ والبريد هو نصف
يوم بسير الابل والاقدام وهو ربع مسافة يومين وليتين وهو الذي
قد يسمى مسافة^(١) وهو الذي يمكن الذهاب اليها أن يرجع من
يومه وأما مادون هذه المسافة إن^(٢) مسافة القصر محدودة بالمساحة فقد
قيل يقصر في ميل. وروي عن ابن عمر انه قال لو سافرت ميلا
لقصرت. قال ابن حزم لم نجد أحدا يقصر في أقل من ميل ووجد ابن
عمر وغيره يقصرون في هذا القدر، ولم يجد الشارع في السفر حدا فقلنا
بذلك اتباعا للسنة مطلقة ولم نجد أحدا يقصر بما دون الميل. ولكن هو
على أصله وليس هذا اجماعا فاذا كان ظاهر النص يتناول مادون ذلك لم
يضره أن لا يعرف أحدا ذهب اليه كمعاده في أمثاله وايضا فليس في
قول ابن عمر أنه لا يقصر في أقل من ذلك وأيضا فقد ثبت عن ابن عمر انه
كان لا يقصر في يوم أو يومين فإما ان تتعارض أقواله او تحمل على
اختلاف الاحوال والكلام في مقامين .

(١) ههنا يابض كتب تجاهه بهامش الاصل: لعله مسافة القدر ورواه. والاظهر
ان يقال: مسافة القصر (٢) لعل أصله. ان قيل ان المع

(المقام الاول) أن من سافر مثل سفر أهل مكة الى عرفات يقصر وأما اذا قيل ليست محدودة بالمسافة بل الاعتبار بما هو سفر فمن سافر ما يسمى سفراً قصر والا فلا

وقد يركب الرجل فرساً يخرج به ليكشف أمره وتكون المسافة أميالاً ويرجع في ساعة أو ساعتين ولا يسمى مسافراً وقد يكون غيره في مثل تلك المسافة مسافراً بأن يسير على الأبل والأقدام سيراً لا يرجع فيه ذلك اليوم الى مكانه . والدليل على ذلك من وجوه

(أحدها) انه قد ثبت بالنقل الصحيح المنفق عليه بين علماء أهل الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان يقصر الصلاة بعرفة ومزدلفة وفي أيام منى وكذلك أبو بكر وعمر بعده وكان يصلي خلفهم أهل مكة ولم يأمرهم بتمام الصلاة ولا نقل أحد لا بأسناد صحيح ولا ضعيف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاهل مكة لما صلى بالمسلمين ببطن عرنة الظهر ركعتين قصرًا وجما : ثم العصر ركعتين يا أهل مكة أتموا صلاتكم . ولا أمرهم بتأخير صلاة العصر ولا نقل أحد أن أحدًا من الحجيج لاهل مكة ولا غيرهم صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما صلى بجمهور المسلمين أو نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أو عمر قال بهذا اليوم « يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » فقد غلط ، وانما نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا في جوف مكة لاهل مكة عام الفتح وقد ثبت ان عمر بن الخطاب (١) لاهل مكة لما صلى في جوف مكة ومن

(١) لعل صواب العبارة هكذا : ان عمر بن الخطاب قال مثل ذلك لاهل مكة الخ

المعلوم انه لو كان أهل مكة قاموا فاتموا وصلوا اربعا وفعلوا ذلك بعرفة
ومزدلفة وبني أيام منى لكان مما تتوفر المهمم والدواعي على نقله بالضرورة بل
لو اُخروا صلاة العصر ثم قاموا ودون سائر الحاج فصلوها قصر النقل ذلك
فكيف اذا أتموا الظهر اربعا ودون سائر المسلمين؟ وأيضا فانهم اذا أخذوا في اتمام
العصر والنبي صلى الله عليه وسلم قد شرع في الظهر لكان إما ان ينتظرهم
فيطيل القيام وأما أن يفوتهم معه بعض العصر بل أكثرها فكيف اذا كانوا
يتمون الصلوات؟ وهذا حجة على كل أحد وهو على من يقول إن أهل مكة جمعوا
معه أظهر، وذلك أن العلماء تنازعوا في أهل مكة هل يقصرون ويجمعون
بعرفة على ثلاثة أقوال فقل لا يقصرون ولا يجمعون وهذا هو المشهور
عند أصحاب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد كالقاضي في المجرى وابن
هتيل في الفصول لا اعتقادهم ان ذلك معاق بالسفر الطويل وهذا قصير
(والثاني) أنهم يجمعون ولا يقصرون وهذا مذهب أبي حنيفة وطائفة من
أصحاب أحمد ومن أصحاب الشافعي والمنقولات عن أحمد توافق هذا
فانه أجاب في غير موضع بأنهم لا يقصرون ولم يقل لا يجمعون وهذا هو
الذي رجحه أبو محمد المقدسي في الجمع وأحسن في ذلك (والثالث) أنهم
يجمعون ويقصرون وهذا مذهب مالك وإسحق بن راهويه وهو قول
طاوس وابن عيينة وغيرهما من السلف وقول طائفة من أصحاب أحمد
والشافعي كأبي الخطاب في المبادات الخمس وهو الذي رجحه أبو محمد
المقدسي وغيره من أصحاب أحمد فان أبا محمد وموافقيه رجحوا الجمع للكي بعرفة
وأما القصر فقال أبو محمد: الحجة مع من أباح القصر لكل مسافر
إلا أن ينعتقد الاجماع على خلافه والمعلوم ان الاجماع لم ينعتقد على خلافه

وهو اختيار طائفة من علماء اصحاب احمد كان بعضهم يقصر الصلاة في مسيرة يريد وهذا هو الصواب الذي لا يجوز القول بخلافه ان تبين السنة وتدبرها فان من تأمل الاحاديث في حجة الوداع وسياتها علم علما يقينا ان الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم من أهل مكة وغيرهم صلوا بصلاته قصرًا أو جمعا ولم يفعلوا خلاف ذلك ولم ينقل أحد قط عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا بعرفة ولا مزدلفة ولا منى يا أهل مكة أنموصلاتكم فانا قوم سفر، وانما نقل انه قال ذلك في نفس مكة كما رواه أهل السنن عنه وقوله ذلك في داخل مكة دون عرفة ومزدلفة ومنى دليل على الفرق وقد روي من جهة أهل العراق عن عمر انه كان يقول بنى يا أهل مكة أنموصلاتكم فانا قوم سفر، وليس له اسناد

واذا ثبت ذلك فالجمع بين الصلاتين قد يقال انه لاجل النسك كما تقوله الحنفية وطائفة من اصحاب احمد وهو مقتضى نصه فانه يمنع المكي من القصر بعرفة ولم يمنعه من الجعم، وقال في جمع المسافر انه يجعم في الطويل كالقصر عنده. واذا قيل الجمع لاجل النسك فقيه قولان أحدهما لا يجمع إلا بعرفة ومزدلفة كما تقوله الحنفية والثاني انه يجمع لنفي ذلك من الاسباب المقتضية للجمع وان لم يكن سفرا وهو مذهب الثلاثة مالك والشافعي واحمد وقد يقال لان ذلك سفر قصير وهو يجوز الجمع في السفر القصير كما قال هذا وهذا بعض الفقهاء من اصحاب مالك والشافعي واحمد فان الجمع لا يختص بالسفر والنبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع في حجة إلا بعرفة ومزدلفة ولم يجمع بنى ولا في ذهابه وإيابه ولكن جمع قبل ذلك في غزوة تبوك والصحيح انه لم يجمع بعرفة لجرد

السفر كما قصر للسفر بل لا اشتغاله باتصال الوقوف عن النزول ولا اشتغاله
 بالمسير الى مزدلفة وكان جمع عرفة لاجل العبادة وجمع مزدلفة لاجل السير
 الذي جد فيه وهو سيره الى مزدلفة وكذلك كان يصنع في سفره ، كان
 اذا جد به السير آخر الاولى الى وقت الثانية ثم ينزل فيصليهما جميعا
 كما فعل بمزدلفة وليس في شريعته ما هو خارج عن القياس بل الجمع الذي
 جمعه هناك يشرع أن يفعل نظيره كما يقوله الاكثرون ولكن ابو حنيفة
 يقول هو خارج عن القياس وقد علم ان تخصيص العلة اذا لم تكن لقوات
 شرط أو وجود مانع دل على فسادها وليس فيما جاء من عند الله اختلاف
 ولا تناقض بل حكم الشيء حكم مثله والحكم اذا ثبت بدلة ثبت بنظيرها



وأما القصر فلا ريب انه من خصائص السفر ولا تعاق له بالنسك
 ولا مسوغ لقصر أهل مكة بعرفة وغيرها إلا أنهم بسفر وعرفة عن
 المسجد يريد كما ذكره الذين مسحوا ذلك وذكره الازرق في أخبار مكة
 فهذا قصر في سفر قدره يريدون لما رجعوا الى منى كانوا في الرجوع من
 السفر وانما كان غاية قصدهم يريدوا وأي فرق بين سفر أهل مكة الى
 عرفة وبين سفر سائر المسلمين الى قدر ذلك من بلادهم والله لم يرخص
 في الصلاة ركعتين إلا لمسافر فلم أنهم كانوا مسافرين والمقيم اذا اقتدى
 بمسافر فانه يصلي أربعاً كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لاهل مكة في مكة
 « أنتم أئمتنا فأنتم قوم سفر » وهذا مذهب الاثنية الاربعة وغيرهم من
 العلماء ولكن في مذهب مالك نزاع .

(الدليل الثاني) انه قد نهى أن تسافر المرأة إلا مع ذي محرم أو

زوج تارة بقدر وتارة يطلق وأقل ما روي في التقدير بريد فدل ذلك على أن البريد يكون سفرًا كما أن الثلاثة الأيام تكون سفرا واليومين تكون سفرا واليوم يكون سفرًا هذه الأحاديث ليس لها مفهوم بل نهي عن هذا وهذا وهذا.

(الدليل الثالث) أن السفر لم يحده الشارع وليس له حد في اللغة فرجع فيه إلى ما يعرفه الناس ويمتدونه فما كان عندهم سفرًا فهو سفر والمسافر يريد أن يذهب إلى مقصده ويعود إلى وطنه وأقل ذلك مرحلة يذهب في نصفها ويرجع في نصفها وهذا هو البريد وقد حدوا به هذه المسافة الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي إلى القاضي والعدو على الخصم والحضنة وغير ذلك مما هو معروف في موضعه . وهو أحد القولين في مذهب أحمد فلو كانت المسافة محددة لكان حدها بالبريد أجود لكن الصواب أن السفر ليس محددًا بمسافة بل يختلف فيكون مسافرًا في مسافة بريد وقد يقطع أكثر من ذلك ولا يكون مسافرًا .

(الدليل الرابع) أن المسافر رخص الله له أن يفطر في رمضان وأقل الفطر يوم ومسافة البريد يذهب إليها ويرجع في يوم فيحتاج إلى الفطر في شهر رمضان ويحتاج أن يقصر الصلاة بخلاف ما دون ذلك فإنه قد لا يحتاج فيه إلى قصر ولا فطر إذا سافر أول النهار ورجع قبل الزوال وإذا كان غنوه يوما ورواحه يوما فإنه يحتاج إلى القصر والفطر وهذا قد يقتضي أنه قد يرخص له أن يقصر وينظر في بريد وان كان قد لا يرخص له في أكثر منه إذا لم يعد مسافرًا .

(الدليل الخامس) أنه ليس بتحديد من حد المسافة بثلاثة أيام بأولى

من جدما بيومين ولا اليومان بأولى من يوم فوجب أن لا يكون لها حد بل كل ما يسمى سفرا يشرع. وقد ثبت بالسنة القصر في مسافة بريد فلم أن في الاسفار ما قد يكون بريداً وأدنى ما يسمى سفراً في كلام الشارع البريد وأما مادون البريد كالليل فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يأتي قباء كل سبت وكان يأتيه راكباً ومشياً ولا ريب أهل قبا وغيرهم من أهل العوالي كانوا يأتون الى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ولم يقصر الصلاة هو ولا هم

وقد كانوا يأتون الجمعة من نحو ميل وفرسخ ولا يقصرون الصلاة والجمعة على من سمع النداء والنداء قد يسمع من فرسخ ولبس كل من وجبت عليه الجمعة أبيع له القصر والعوالي بعضها من المدينة وان كان اسم المدينة يتناول جميع المساكن كما قال تعالى (ومن حولكم من الاعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق) وقال (ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الاعراب أن يتخلفوا عن رسول الله)

وأما ما نقل عن ابن عمر فينظر فيه هل هو ثابت (أم لا) فان ثبت فالرواية منه مختلفة وقد خالفه غيره من الصحابة ولعله أراد اذا قطعت من المسافة ميلاً ولا ريب أن قباء من المدينة أكثر من ميل وما كان ابن عمر ولا غيره يقصرون الصلاة اذا ذهبوا الى قباء فقصر أهل مكة الصلاة بعرفة وعلم قصر أهل المدينة الصلاة الى قباء ونحوها مما حول المدينة دليل على الفرق والله أعلم

والصلاة على الراحلة إذا كانت مختصة بالسفر لا تفصل الا فيما يسمى سفراً ولهذا لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته

في خروجه الى مسجد قباء مع انه كان يذهب اليه راكبا وماشيا ولا كان المسلمون الداخلون من العوالي يفعلون ذلك وهذا لان هذه المسافة قريبة كالمسافة في مصر واسم المدينة يتناول المساكن كلها فلم يكن هناك الا أهل المدينة والاعراب كما دل عليه القرآن فن لم يكن من الاعراب كان من أهل المدينة وحينئذ فيكون مسيره الى قباء كأنه في المدينة فلو سوغ ذلك سوغت الصلاة في مصر على الراحة والا فلا فرق بينهما

والنبي صلى الله عليه وسلم لما كان يصلي بأصحابه جمعا وقصرا لم يكن يأمر أحدا منهم بنية الجمع والقصر بل خرج من المدينة الى مكة يصلي ركعتين من غير جمع ثم صلى بهم الظهر بعرفة ولم يعلمهم انه يريد ان يصلي العصر بعدها ثم صلى بهم العصر ولم يكونوا نواوا الجمع وهذا جمع تقديم وكذلك لما خرج من المدينة صلى بهم بذي الحليفة العصر ركعتين ولم يأمرهم بنية قصر وفي الصحيح انه لما صلى إحدى صلاتي العشي وسلم من اثنتين قال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت قال «لم أنس ولم تقصر» قال بلى قد نسيت قال «أما يقول ذو اليمين؟» قالوا نعم فأنتم الصلاة ولو كان القصر لا يجوز الا اذا نووه اي ذلك ولو كانوا يطمون ذلك والامام أحد لم ينقل عنه فيما أعلم انه اشترط النية في جمع ولا قصر ولكن ذكره طائفة من أصحابه كالخرقى والقاضي

وأما أبو بكر عبد العزيز وغيره فقالوا انما يوافق مطلق نصوصه وقالوا لا يشترط للجمع ولا للقصر نية وهو قول الجمهور من العلماء كمالك وأبي حنيفة وغيرهما بل قد نص أحمد على ان المسافر له أن يصلي العشاء بمثل مفيد الشفق وعلى ذلك بأنه يجوز له الجمع كما نقله عنه

ابو طالب والمروزي وذكر ذلك القاضي في الجامع الكبير فلم انه لا يشترط في الجمع نية

ولا تشترط أيضا المقارنة فانه لما أباح أن تصلي العشاء قبل مغيب الشفق وعلة بأنه يجوز له الجمع لم يجوز أن زاد به الشفق الأبيض لأن مذهبه المتواتر عنه أن المسافر يصلي العشاء بعد مغيب الشفق الأحمر وهو أول وقتها عنده وحينئذ يخرج وقت المغرب عنده فلم يكن مصليا لها في وقت المغرب بل في وقتها الخاص . وأما في الحضر فاستحب تأخيرها إلى أن يغيب الأبيض قال لأن الحمرة قد تسترها الحيطان فيظن أن الأحمر قد غاب ولم يغيب فإذا غاب البياض تيقن مغيب الحمرة فالشفق عنده في الموضين الحمرة لكن لما كان الشك في الحضر لاستتار الشفق بالحيطان احتاط بدخول الأبيض فهذا مذهبه المتواتر عن نصوصه الكثيرة .

وقد حكى بعضهم رواية عنه أن الشفق في الحضر الأبيض وفي السفر الأحمر وهذه الرواية حقيقتها كما تقدم وإلا فلم يقل أحمد ولا غيره من علماء المسلمين أن الشفق في نفس الأمر يختلف بالحضر والسفر وأحمد قد علل الفرق فلو حكى عنه لفظ يحمل كان المفسر من كلامه يبينه . وقد حكى بعضهم رواية عنه أن الشفق مطلق البياض وما أظن هذا إلا غلطاً عليه وإذا كان مذهبه أن أول الشفق إذا غاب في السفر خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء وهو يجوز للمسافر أن يصلي العشاء قبل مغيب الشفق وعلة ذلك بأنه يجوز له الجمع علم انه صلاها قبل مغيبها لا بعد مغيب الأحمر فانه حينئذ لا يجوز التطيل بمجاوز الجمع .

الثاني (١) ان ذلك من كلامه يدل على ان الجمع عنده هو الجمع في الوقت وان لم يصل احدهما بالاخرى كالجمع في وقت الثانية على المشهور من مذهبه ومذهب غيره وانه اذا صلى المغرب في أول وقتها والعشاء في آخر وقت المغرب حيث يجوز له الجمع جاز ذلك . وقد نص أيضاً على نظير هذا فقال اذا صلى احدى صلاتي الجمع في بيته والاخرى في المسجد فلا بأس وهذا نص منه على ان الجمع هو جمع في الوقت لا تشترط فيه المواصله وقد تأول ذلك بعض اصحابه على قرب الفصل وهو خلاف النص ولان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم بالمدينة ثمانيا جميعا وسبعا جميعا لم ينقل انه أمرهم ابتداء بالنية ولا السلف بعده وهذا قول الجمهور كأبي حنيفة ومالك وغيرهما وهو في القصر مبني على فرض المسافر فصارت الاقوال للعلماء في اقتران الفعل ثلاثة

(أحدها) انه لا يجب الاقتران لا في وقت الاولى ولا الثانية كما قد نص عليه أحمد كما ذكرناه في السفر وجمع المطر

(والثاني) انه يجب الاقتران في وقت الاولى دون الثانية وهذا هو المشهور عند أكثر أصحابه المتأخرين وهو ظاهر مذهب الشافعي فان كان الجمع في وقت الاولى اشترط الجمع وان كان في وقت الآخرة فانه يصلي الاولى في وقت اثناية وأما الثانية فيصليها في وقتها فتصح صلاته

(١) في هامش الاصل : كذا في الاصل ولم يسبق بالمطوف عليه اه والظاهر أن الاول الذي جعل هذا ثانيا له هو ما ذكر من عدم اشتراط المقارنة بين الصلاتين في الجمع فأمل

لها وان أخرها ولا يأنم بالتأخير وعلى هذا تشترط المولاة في وقت
الاولى دون الثانية

(والثالث) تشترط المولاة في الموضعين كما يشترط الترتيب وهذا
وجه في مذهب الشافعي واحمد ومعنى ذلك انه اذا صلى الاولى وأخر
الثانية أتم وان كان وقت صحيحة لانه لم يكن له اذا أخر الاولى الا أن
يصلى للثانية معها فاذا لم يفعل ذلك كان بمنزلة من أخرها الى وقت
الضرورة ويكون قد صلاها في وقتها مع الاثم

حكم المولاة بين صلاتي الجمع

والصحيح انه لا تشترط المولاة بحال لا في وقت الاولى ولا في
وقت الثانية فانه ليس لذلك حد في الشرع ، ولان مراعاة ذلك يسقط
مقصود الرخصة ، وهو شبهه بقول من حمل الجمع على الجمع بالفعل وهو أن
يسلم من الاولى في آخر وقتها ويحرم بالثانية في أول وقتها كما تأول جمعه على
ذلك طائفة من العلماء أصحاب أبي حنيفة وغيرهم ، ومراعاة هذا من أصعب
الاشياء وأشقها فانه يريد أن يتندي فيها اذا بقي من الوقت مقدار أربع
ركعات أو ثلاث في المغرب ، ويريد مع ذلك أن لا يطيلها ، وان كان بنية
الاطالة تشرع في الوقت الذي يحتمل ذلك ، واذا دخل في الصلاة ثم بدا
له أن يطيلها أو أن ينتظر أحداً ليحصل الركوع والجماعة لم يشرع ذلك
ويجتهد في أن يسلم قبل خروج الوقت ، ومعلوم ان مراعاة هذا من
أصعب الاشياء علماً وعملاً وهو يشغل قلب المصلي غير مقصود الصلاة
والجمع شرع رخصة ودفناً للحرص عن الامة ، فكيف لا يشرع الا مع
حرج شديد ومع ما ينقض مقصود الصلاة ؟

فلم انه كان صلى الله عليه وسلم اذا أخر الظهر وجعل العصر وآخر المغرب وجعل المشاء قبل ذلك على الوجه الذي يحصل به التيسير ورفع الحرج له ولائمه ولا يلتزم انه لا يسلم من الاولي الا قبل خروج وقتها الخاص وكيف يعلم ذلك المصلي في الصلاة وآخر وقت الظهر وأول وقت العصر انما يعرف على سبيل التحديد بالظل والمصلي في الصلاة لا يمكنه معرفة الظل ولم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم آلات حسائية يعرف بها الوقت ، ولا موقت يعرف ذلك بالآلات الحسائية ، والمغرب انما يعرف آخر وقتها بنفيس الشفق ، فيحتاج ان ينظر الى جهة الغرب هل قرب الشفق الاحمر أو الابيض ، والمصلي في الصلاة منعه عن مثل ذلك واذا كان يصلي في بيت أو فسطاط أو نحو ذلك مما يستره عن الغرب ويتحدر عليه في الصلاة النظر الى المغرب فلا يمكنه في هذه الحال أن يتحرى السلام في آخر وقت المغرب بل لابد أن يسلم قبل خروج الوقت بزمن يعلم انه معه يسلم قبل خروج الوقت

ثم الثانية لا يمكنه على قولهم أن يشرع فيها حتى يعلم دخول الوقت وذلك يحتاج الى عمل وكلفة مما لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يراعيه بل ولا أصعبه ، فهو لا يمكن الجمع على قولهم في غالب الاوقات لغالب الناس الا مع تفريق الفعل ، وأولئك لا يكون الجمع عندهم الا مع اقتران الفعل ، وهوؤلاء فهموا من الجمع اقتران الفعلين في وقت واحد أو وقتين ، وأولئك قالوا لا يكون الجمع الا في وقتين ، وذلك يحتاج الى تفريق الفعل وكلا القولين ضيف

والسنة جاءت بأوسع من هذا وهذا ولم تكلف الناس لا هذا ولا هذا ، والجمع جائز في الوقت المشترك فتارة يجمع في أول الوقت كما جمع بعرفة وتارة يجمع في وقت الثانية كما جمع بمزدلفة وفي بعض أسفاره وتارة يجمع فيما بينهما في وسط الوقتين وقد يقامان معاً في آخر وقت الأولى وقد يقامان معاً في أول وقت الثانية ، وقد تقع هذه في هذا وهذه في هذا وكل هذا جائز لأن أصل هذه المسألة أن الوقت عند الحاجة مشترك والتقديم والتوسط بحسب الحاجة والمصلحة ففي عرفة ونحوها يكون التقديم هو السنة وكذلك جمع المطر ، السنة أن يجمع للمطر في وقت المغرب حتى يختلف مذهب أحمد هل يجوز أن يجمع للمطر في وقت الثانية؟ على وجيبين وقيل إن ظاهر كلامه أنه لا يجمع وفيه وجه ثالث أن الأفضل التأخير وهو غلط بخلاف السنة والاجماع القديم وصاحب هذا القول ظن أن التأخير في الجمع أفضل مطلقاً لأن الصلاة يجوز فعلها بعد الوقت عند النوم والنسيان ، ولا يجوز فعلها قبل الوقت بحال ، بل لو صلاها قبل الزوال وقبل الفجر أعادها ، وهذا غلط فإن الجمع بمزدلفة إنما المشروع فيه تأخير المغرب إلى وقت المشاء بالسنة المتواترة واتفاق المسلمين وما علمت أحداً من العلماء سوغ له هناك أن يصلي المشاء في طريقه ، وأما اختلفوا في المغرب هل له أن يصليها في طريقه على قولين . وأما التأخير فهو كالتقديم ، بل صاحبه أحق بالنعم ، ومن نام عن صلاة أو نسيها فإن وقتها في حقه حين يستيقظ ويذكرها ، وحينئذ هو مأمور بها لا وقت لها إلا ذلك فلم يصلها إلا في وقتها

وأما من صلى قبل الزوال وطلوع الفجر الذي يحصل به ، فإن كان متممداً فهذا فصل مالم يؤمر به ، وأما إن كان عاجزاً عن معرفة الوقت

كالهوس الذي لا يمكنه معرفة الوقت فهذا في اجزائه قولان للعلماء
و كذلك في صيامه اذا صام حيث لا يمكنه معرفة شهور رمضان كالاسير
اذا صام بالتحري ثم تبين له أنه قبل الوقت ففي اجزائه قولان للعلماء ،
وأما من صلى في المصرب قبل الوقت غلطا فهذا لم يفعل مأثم به وهل تعتقد
صلاته تقلا أو نعم باطلة ؟ على وجهين في مذهب احمد وغيره

والمقصود أن الله لم يبيح لاحد أن يؤخر الصلاة عن وقتها بحال كما
لم يبيح له أن يفعلها قبل وقتها بحال فليس جمع التأخير بأولى من جمع التقديم ،
بل ذلك بحسب الحاجة والمصلحة فقد يكون هذا أفضل وقد يكون هذا
أفضل ، وهذا مذهب جمهور العلماء وهو ظاهر مذهب احمد المنصوص
عنه وغيره . ومن أطلق من أصحابه القول بتفضيل أحدهما مطلقا فقد
أخطأ على مذهبه

الاحاديث في الجمع تقديمًا وتأخيرًا

وأحاديث الجمع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم مأثورة من
حديث ابن عمر وابن عباس وانس ومعاذ وابي هريرة وجابر ، وقد تأول
هذه الاحاديث من انكر الجمع على تأخير الاولى الى آخر وقتها وتقديم
الثانية الى أول وقتها ، وقد جاءت الروايات الصحيحة بأن الجمع كان يكون
في وقت الثانية وفي وقت الاولى وجاء الجمع مطلقا ، والتفسيرين المطلق
ففي الصحيحين من حديث سفيان عن الزهري عن سالم عن ابيه أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جدد به السير جمع بين المغرب والعشاء .
وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا صجل به السير جمع بين المغرب والعشاء . رواه مسلم ، وروى مسلم

من حديث يحيى بن سعيد حدثنا عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر أنه كان إذا جدد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جدد به السير جمع بين المغرب والعشاء

حديث ابن عمر في جمع التأخير

قال الطحاوي : حديث ابن عمر إنما فيه الجمع بعده غيب الشفق من فعله وذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين الصلاتين ولم يذكر كيف كان جمعه ؛ هذا إنما فيه التأخير من فعل ابن عمر لا فيما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر المحدثون ما رواه محمد بن يحيى الذهلي حدثنا حماد بن مسعدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر أسرع السير فجمع بين المغرب والعشاء فسألت ناعما فقال : بعد ما غاب الشفق بساعة وقال : اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك إذا جدد به السير ، ورواه سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن ابن عمر استصرخ على صفية بنت أبي عبيد وهو بمكة وهي بالمدينة فأقبل فصار حتى غربت الشمس وبدأت النجوم فقال وجل كان يصعبه : الصلاة الصلاة ، فسار ابن عمر ، فقال له سالم : الصلاة ، فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا عجل به أمر في سفر جمع بين هاتين الصلاتين . فسار حتى إذا غاب الشفق جمع بينهما وسار ما بين مكة والمدينة ثلاثا

وروى البيهقي هذين بأسناد صحيح مشهور ، قال ورواه معمر عن أيوب وموسى بن عقبة عن نافع ، وقال في الحديث فأخر المغرب بمدة فهاب الشفق حتى ذهب هوي من الليل ثم نزل فصلى المغرب والعشاء قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك إذا جدد به السير أو

جزبه أمر (قال) ورواه يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع فذكر انه سار قريبا من دهم الليل ثم نزل فصلى ورواه عن طريق الدارقطني حدثنا ابن صاعد والنيسابوري حدثنا العباس بن الوليد بن يزيد أخبرني عمر بن محمد بن يزيد حدثني نافع مولى عبد الله بن عمر عن ابن عمر انه أقبل من مكة وجاءه خبر صفية بنت أبي عبيد فأسرع السير فلما غابت الشمس قال له انسان من أصحابه الصلاة ، فسكت ثم سار ساعة فقال له صاحبه : الصلاة ، فقال الذي قال له « الصلاة » انه ليعلم من هذا علما لا أمله فسار حتى اذا كان بعد ماغاب الشفق بساعة نزل فأقام الصلاة وكان لا ينادي لشيء من الصلاة في السفر فأقام فصلى المغرب والعشاء جميعا جمع بينهما ثم قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يفيب الشفق بساعة ، وكان يصلي على ظهر راحلته أين توجهت به السبعة (١) في السفر ويخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصنع ذلك

قال البيهقي : اتفقت رواية يحيى بن سعيد الانصاري وموسى بن عقبة وصيد الله بن عمر وأيوب السخيتاني وعمر بن محمد بن زيد على أن جمع عبد الله بن عمر بين الصلاتين بعد غيوبة الشفق وخالفهم من لا يدانهم في حفظ أحاديث نافع ، وذكر أن ابن جابر رواه عن نافع ونقظه : حتى اذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام الصلاة وقد توارى الشفق فصلى بآنم أقبل علينا فقل : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عجل به الامر صنع هكذا . وقال : وبمننا رواه فضيل بن غزوان وعطاف بن

خالد عن نافع ، ورواية الحفاظ من اصحاب نافع اولى بالصواب فقد رواه
سالم بن عبدالله واسلم مولى عمر وعبدالله بن دينار واسماعيل بن عبد الرحمن
ابن ذؤيب عن ابن عمر محروروايتهم ، اما حديث سالم فرواه عاصم بن محمد عن اخيه
عمر بن محمد عن سالم ، واما حديث اسلم فأسنده من حديث ابن ابي مریم : اذا محمد
ابن جعفر اخبرني زيد بن اسلم عن ابيه قال : كنت مع ابن عمر فبانته عن صفية
شدة وجع فأسرع السير حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعتمة
جمع بينهما قال : اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جدد به السير
اخر المغرب وجمع بينهما . رواه البخاري في صحيحه عن ابن ابي مریم
وأسند أيضا من كتاب يعقوب بن سفيان أنا أبو سالم وابن بكير
قالا حدثنا الليث قال قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثني عبدالله بن دينار
وكان من صالحى المسلمين صدقا ودينا قال . غابت الشمس ونحن مع عبدالله
ابن عمر فسرنا فلما رأينا قد أمسى قلنا له الصلاة فسكت حتى غاب الشفق
وتصوبت النجوم فنزل فصلى الصلاتين جميعا ثم قال : رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا جدد به السير صلى صلاتي هذه ، يقول جمع بينهما بمدليل
وأما حديث اسماعيل بن عبد الرحمن فأسند من طريق الشافعي
وأبي نعيم عن ابن عيينة عن أبي نجيح عن اسماعيل بن عبد الرحمن ابن
ذؤيب قال : صحبت ابن عمر فلما غابت الشمس هبنا ان نقول له قم إلى
الصلاة فلما ذهب يياض الافق وغمة المشاء نزل فصلى ثلاث ركعات
وركعتين ثم التفت الينا فقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل

حديث أنس في جمع التقديم

وأما حديث أنس في الصحيحين عن ابن شهاب عن أنس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما، فأنزعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب. هذا لفظ للفعل عن عقيل عنه، ورواه مسلم من حديث ابن وهب حدثني جابر بن اسماعيل عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا عجل به السير ^(١) يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق. ورواه مسلم من حديث شعبة حدثنا الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما، ورواه من حديث الاسماعيلي ^(٢) أنا الفريابي أنا اسحق بن راهويه أنا شعبة بن سوار عن ليث عن عقيل عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في السفر زالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل قلت هكذا في هذه الرواية وهي مخالفة للشهور من حديث أنس وأما حديث معاذ بن أفراده مسلم رواه من حديث مالك وزهير بن معاوية وقره بن خالد وهذا لفظ مالك عن أبي الزبير المكي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة أن معاذ بن جبل أخبرهم أنهم خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمع بين

(١) في نسخ مسلم عجل عليه السفر (٢) ظاهر هذا أن مسلما روى حديث أنس هذا باللفظ الآتي عن الاسماعيلي وليس كذلك والصواب أن الاسماعيلي رواه عن جعفر الفريابي عن اسحق الطح

الظهر والمصر والمغرب والعشاء فأخر الصلاة يومئذ خرج فصلي الظهر والمصر ثم دخل ثم خرج فصلي المغرب والعشاء

(قلت) اجمع على ثلاث درجات اما اذا كان سائرا في وقت الاولى فاما ينزل في وقت الثانية فهذا هو اجمع الذي ثبت في الصحيحين من حديث انس وابن عمر وهو نظير جمع مزدلفة ، وأما اذا كان وقت الثانية سائرا أو راكبا فجمع في وقت الاولى فهذا نظير اجمع برفة ، وقد روي ذلك في السنن كما سنذكره إن شاء الله ، وأما اذا كان نازلا في وقتها جميعا نزولا مستمرا فهذا ما علمت روي ما يستدل به عليه الاحديث مما هذا فان ظاهره انه كان نازلا في خيمة في السفر وانه اخر الظهر ثم خرج فصلي الظهر والمصر جميعا ثم دخل الى بيته ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جميعا فان السخول والخروج انما يكون في المنزل واما السائر فلا يقال دخل وخرج ، بل نزل وركب. وتبوك هي آخر غزوات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسافر بعدها الا حجة الوداع ، وما نقل انه جمع فيها الا برفة ومزدلفة واما بمنى فلم ينقل احد انه جمع هناك بل نقلوا انه كان يقصر الصلاة هناك ، ولا نقلوا انه كان يؤخر الاولى الى آخر وقتها ، ولا يقدم الثانية الى اول وقتها وهذا دليل على انه كان يجمع احيانا في السفر وحيانا لا يجمع وهو الاغلب على اسفاره انه لم يكن يجمع بينهما وهذا يبين ان اجمع ليس من سنة السفر كالتقصير بل يفعل للحاجة سواء كان في السفر أو في الحضر فانه قد جمع أيضا في الحضر ثلاثا يخرج امته. فالمسافر اذا احتاج الى اجمع جمع سواء كان ذلك لسيره وقت الثانية او وقت الاولى وشق

التزول عليه لو كان مع نزوله لحاجة أخرى مثل أن يحتاج إلى النوم والاستراحة وقت الظهر ووقت العشاء فينزل وقت الظهر وهو تبيان مسهر أن جائع يحتاج إلى راحة واكل ونوم فيؤخر الظهر إلى وقت العصر ثم يحتاج أن يقدم العشاء مع المغرب وينام بعد ذلك ليستيقظ نصف الليل لسفره، فهذا ونحوه يباح له الجمع

وأما النزول إليها في قرية أو مصر وهو في ذلك كاهل المصر فهذا وإن كان يقصر لأنه مسافر فلا يجمع كما أنه لا يصلي على الراحة ولا يصلي بالتيم ولا بأكل الميتة. فهذه الأمور أبيضت للحاجة ولا حاجة به إلى ذلك بخلاف القصر فإنه سنة صلاة السفر

والجمع في وقت الأولى كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة فأنور في السنن مثل الحديث الذي رواه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث المفضل بن فضالة عن الليث بن سعد عن هاشم بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا ذاعت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر وإن ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر، وفي المغرب مثل ذلك إذا غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم نزل بجمع بينهما قال الترمذي حديث معاذ حديث حسن غريب (قلت) وقد رواه قتيبة عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل لكن أنكره على قتيبة قال البيهقي تفرد به قتيبة عن الليث وذكر عن البخاري قال قلت لقتيبة مع من كذبت عن الليث ابن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل فقال كذبت مع خالد

المدائني قال البخاري وكان خالد هذا يدخل الاحاديث على الشيوخ قال البيهقي وانما أنكروا من هذا رواية يزيد بن ابي حبيب عن ابي الطفيل فأما رواية ابي الزبير عن ابي الطفيل فهي محفوظة صحيحة (قلت) وهذا الجمع الذي فسر هـ هشام بن سعد عن ابي الزبير ، والذي ذكره مالك يدخل في الجمع الذي اطلقه الثوري وغيره فمن روي عن ابي الزبير عن ابي الطفيل عن معاذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والمغرب والعشاء عام تبوك وهذا الجمع الاول ليس في المشهور من حديث انس لان المسافر اذا ارتحل بعد زيف الشمس ولم ينزل وقت العصر فهذا مما لا يحتاج الى الجمع بل يصلي العصر في وقتها وقد يتصل سيره الى الغروب فهذا يحتاج الى الجمع بمنزلة جمع عرفة لما كان الوقوف متصلا الى الغروب صلى العصر مع الظهر اذ كان الجمع بحسب الحاجة

وبهذا تنفق احاديث النبي صلى الله عليه وسلم والا فالنبي صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين متماثلين ، ولم ينقل احده عن انه جمع بين ولا بمكة عام الفتح ولا في حجة الوداع مع انه اقام بها بضعة عشر يوما يقصر الصلاة ، ولم يقل أحد إنه جمع في حجة الابرقة ومزدلفة فعلم أنه لم يكن جمعه لقصره وقد روي الجمع في وقت الاولى في المصر من حديث ابن عباس ايضا موافقة لحديث معاذ ذكره ابو داود فقال وروي هشام بن عروة عن حسين بن عبد الله عن كريب عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحو حديث الفضل (قلت) هذا الحديث معروف عن حسين وحسين هذا ممن يعتبر بحديثه ويستشهد به ولا يعتمد عليه وحده فقد تكلم فيه علي ابن المديني والنسائي ورواه البيهقي من حديث عثمان بن عمر عن ابن

جريح عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين
 الظهر والعصر وإذا لم نزل حتى يرتحل سارحتي إذا دخل وقت العصر نزل
 فجمع الظهر والعصر وإذا غابت الشمس وهو في منزله جمع بين المغرب والعشاء
 وإذا لم تنب حتى يرتحل سارحتي أتت التمة نزل فجمع بين المغرب والعشاء
 قال البيهقي ورواه حجاج بن محمد عن ابن جريح أخبرني حسين عن كريب
 وكان حسين سمعه منها جميعا واستشهد على ذلك برواية عبد الرزاق عن
 ابن جريح وهي معروفة وقد رواها الدارقطني وغيره وهي من كتب
 عبد الرزاق قال عبد الرزاق عن ابن جريح حدثني حسين بن عبد الله
 ابن عبيد الله بن عباس عن عكرمة وعن كريب عن ابن عباس أن ابن
 عباس قال : ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر؟
 قلنا بلى . قال كان إذا زافت له الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر
 قبل أن يركب، وإذا لم تزغ له في منزله سارحتي إذا حانت العصر نزل
 فجمع بين الظهر والعصر، وإذا حانت له المغرب في منزله جمع بينها وبين
 العشاء وإذا لم تمن في منزله ركب حتى إذا كانت العشاء نزل فجمع بينهما
 قال الدارقطني ورواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح عن هشام
 ابن عروة عن حسين عن كريب فاحتمل أن يكون ابن جريح سمعه
 ولا من هشام بن عروة عن حسين كقول عبد المجيد عنه ثم لقي ابن
 جريح حسينا فسمعه منه كقول عبد الرزاق وحجاج عن ابن جريح . قال
 البيهقي وروي عن محمد بن عجلان ويزيد بن الهادي وأبي رويس المدني
 عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس ، وهو بما تقدم من

شواهد يقوى ، وذكر ما ذكره البخاري تعليقاً : حديث إبراهيم بن طهمان عن الحسين بن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر مسيره ، وجمع بين المغرب والعشاء . أخرجه البخاري في صحيحه فقال : وقال إبراهيم بن طهمان فذكره

(قلت) قوله على ظهر سيره قد يراد به على ظهر سيره في وقت الاولى وهذا مما لا ريب ويدخل فيه ما إذا كان على ظهر سيره في وقت الثانية كما جاء صريحاً عن ابن عباس . قال البيهقي : وقد روى أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس لا نعلمه إلا مرفوعاً بمعنى رواية الحسين وذكر ما رواه اسماعيل بن اسحاق ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس ولا أعلمه إلا مرفوعاً والافهه عن ابن عباس أنه كان إذا نزل منزلاً في السفر فأعجبه المنزل أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ، قال اسماعيل حدثنا عارم حدثنا حماد فذكره . قال عارم هكذا حدث به حماد قال : كان إذا سافر فنزل منزلاً فأعجبه المنزل أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ، ورواه حماد بن سلمة عن أيوب من قول ابن عباس قال اسماعيل ثنا حجاج عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس قال : إذا كنتم سائرين فنبأ بكم المنزل فسيروا حتى تصيبوا تجمعون بينهما ، وإن كنتم نزلوا فجل بكم أمر فاجموا بينهما ثم ارتحلوا (قلت) حديث ابن عباس في الجمع بالمدينة صحيح من مشاهير الصحاح كما سيأتي إن شاء الله

وأما حديث جابر في سنن أبي داود وغيره من حديث عبد العزيز

ابن محمد عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غابت له الشمس بمكة فجمع بينهما بسرف . قال البيهقي ورواه من حديث الحناني عن عبد العزيز ، ورواه الأجلح عن أبي الزبير كذلك قال أبو داود حدثنا محمد بن هشام جابر أحمد بن حنبل حدثنا جعفر بن عون عن هشام ابن سعد قال بينهما عشرة أميال يعني بين مكة وسرف (قلت) عشرة أميال ثلاثة فراسخ وثلاث ، والبريد أربعة فراسخ ، وهذه المسافة لا تقطع في السير الحديث حتى يغيب الشفق ، فإن الناس يسرون من عرفة صعب المغرب ولا يصلون إلى جمع إلا وقد غاب الشفق ، ومن عرفة إلى مكة يريد ، فجمع دون هذه المسافة وهم لا يصلون إليها إلا بعد غروب الشفق فكيف بسرف ، وهذا يوافق حديث ابن عمر وأنس وابن عباس أنه إذا كان سائراً أخر المغرب إلى أن ينرب الشفق ثم يصليهما جميعاً

قال البيهقي والجمع بين الصلاتين يحذر السفر من الأمور المشهورة المستعملة فيما بين الصحابة والتابعين مع الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم عن أصحابه ، ثم ما أجمع عليه المسلمون من جمع الناس بمرقة ثم بالمزدلفة ، وذكر ما رواه البخاري من حديث سميد عن الزهري أخبرني سالم عن عبد الله بن عمر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أعجله السير في السفر يؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينهما وبين المشاء

قال سالم وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك إذا أعجله السير في السفر يقيم صلاة المغرب فيصليةا ثلاثاً ثم يسلم ، ثم قلداً يلبث حتى يقيم صلاة المشاء ويصليةا ركعتين ثم يسلم ولا يسبح بينهما بركة ولا يسبح بعد المشاء بسجدة حتى يقوم من جوف الليل

وروى مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال لسالم بن عبد الله بن عمر
ما أشد ما رأيت أبك عبد الله بن عمر آخر المغرب في السفر قال : غربت له
الشمس بذات الجيش فصلاها بالعقيق . قال البيهقي : رواه الثوري عن
يحيى بن سعيد وزاد فيه : ثمانية أميال

ورواه ابن جريج عن يحيى بن سعيد وزاد فيه قال (فلت) أي ساعة
تلك ؟ قال : قد ذهب ثلث الليل أو ربه . قال ورواه يزيد بن هارون عن
يحيى بن سعيد عن نافع قال : فسار أميالا ثم نزل فصلى . قال يحيى : وذكر لي
نافع هذا الحديث مرة أخرى فقال : سار قريبا من ربع الليل ثم نزل فصلى
وروى من مصنف سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن جابر بن زيد
عن ابن عباس أنه كان يجمع بين الصلاتين في السفر ويقول هي سنة .
ومن حديث علي بن عاصم أخبرني الجريري وسلمان التيمي عن أبي عثمان
النهدي قال : كان سعيد بن زيد وأسامة بن زيد إذا عجل بهما السير جمعا
بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء

وروي في ذلك عن سعيد بن أبي وقاص وأنس بن مالك ، وروي
عن عمر وعثمان . وذكر ما ذكره مالك في الموطأ عن ابن شهاب أنه قال
سألت سالم بن عبد الله هل يجمع بين الظهر والعصر في السفر ؟ فقال :
نعم لا بأس بذلك ألا ترى إلى صلاة الناس بعرفة ، وذكرني كتاب يعقوب ابن
سفيان ثنا عبد الملك بن أبي سلمة ثنا لداروردي عن زيد بن أسلم وريعة ابن أبي
عبد الرحمن ومحمد بن المنكدر وأبي الزناد في أمثال لم يخرجوا إلى الوليد وكان
أرسل إليهم يستفتيهم في شيء فكانوا يجمعون بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس
(فلت) فهذا استدلال من أنسلف يجمع عرفة على نظيره وأن الحكم
ليس مختصا وهو جمع تقديم للحاجة في السفر

وأما الجمع بالمدينة لاجل المطر أو غيره فقد روى مسلم وغيره من حديث أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر. ومن رواه عن أبي الزبير مالك في موطأه وقال: أظن ذلك كان في مطر. قال البيهقي: وكذلك رواه زهير بن معاوية وحماد بن سلمة عن أبي الزبير «في غير خوف ولا سفر» إلا أنهم لم يذكر المغرب والعشاء وقالوا «بالمدينة» ورواه أيضاً ابن عيينة وهشام بن سعد عن أبي الزبير بمعنى رواية مالك وساق البيهقي طرقها وحديث زهير رواه مسلم في صحيحه ثنا أبو الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر.

قال أبو الزبير فسألت سعيداً لم فعل ذلك؟ قال سألت ابن عباس كما سألتني فقال أراد أن لا يخرج أحداً من أمته. قال وقد خالفهم قرة في الحديث فقال: في سفرة سافرهما إلى تبوك. وقد رواه مسلم من حديث قرة عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ في سفرة سافرهما في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء. فقلت لابن عباس ما حمل على ذلك؟ قال أراد أن لا يخرج أمته.

قال البيهقي وكان قرة أراد حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ فهذا لفظ حديثه، وروى سعيد بن جبير الحديثين جميعاً فسمع قرة أحدهما ومن تقدم ذكره الآخر (قال) وهذا أشبه فقد روى قرة حديث أبي الطفيل أيضاً قلت وكذا رواه مسلم فروي هذا المتن من حديث معاذ ومن حديث ابن عباس فإن قرة ثقة حافظ وقد روى الطحاوي حديث قرة

عن أبي الزبير جملته مثل حديث مالك عن أبي الزبير ، حديث أبي الطفيل وحديثه هذا عن سعيد ، فدل ذلك على أن أبا الزبير حدث بهذا وبهذا . قال البيهقي ورواه حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير يخالف أبا الزبير في مثته ، وذكره من حديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال : جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر ، قيل له : فما أراد بذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته . وفي رواية وكيع قال سعيد قلت لابن عباس لم فعل ذلك رسول الله ﷺ ؟ قال كيلا يخرج أمته . ورواه مسلم في صحيحه قال البيهقي ولم يخرج البخاري مع كون حبيب بن أبي ثابت من شرطه ، ولعله إنما عرض عنه - والله أعلم - لما فيه من الاختلاف على سعيد بن جبير قال : ورواية الجماعة عن أبي الزبير أولى أن تكون محفوظة ، فقد رواه عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس بقريب من معنى رواية مالك عن أبي الزبير (قلت) تقديم رواية أبي الزبير على رواية حبيب بن أبي ثابت لا وجه له ، فإن حبيب ابن أبي ثابت من رجال الصحيحين ، فهو أحق بالتقديم من أبي الزبير ، وأبو الزبير من أفراد مسلم ، وأيضا فأبو الزبير اختلف عنه عن سعيد بن جبير في المتن ، تارة يجعل ذلك في السفر كما رواه عنه قرة موافقة لحديث أبي الزبير عن أبي الطفيل ، وتارة يجعل ذلك في المدينة كما رواه الاكثر عن عنه عن سعيد ، فهذا أبو الزبير قد روي عنه ثلاثة أحاديث : حديث أبي الطفيل عن معاذ في جمع السفر ، وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله . وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس الذي فيه جمع المدينة . ثم قد جعلوا هذا

كله صحيحا. لأن أبا الزبير حافظ فلم لا يكون حديث حبيب بن أبي ثابت أيضا ثابتا عن سعيد بن جبير وحبيب أوثق من أبي الزبير ؟ وسائر أحاديث ابن عباس الصحيحة تدل على ما رواه حبيب . فإن الجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن لأجل المطر ، وأيضا فقوله بالمدينة يدل على أنه لم يكن في السفر ، فقوله : جمع بالمدينة في غير خوف ولا مطر ، أولى بأن يقال من غير خوف ولا سفر ، ومن قال اظنه في المطر ، فظن ظنه ليس هو في الحديث ، بل مع حفظ الرواة ، فالجمع صحيح ، قال من غير خوف ولا مطر ، وقال ولا سفر ، والجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن بهذا ولا بهذا . وبهذا استدلل أحمد به على الجمع لهذه الأمور بطريق الأولى ، فإن هذا الكلام يدل على أن الجمع لهذه الأمور أولى ، وهذا من باب التنبيه بالفعل ، فإنه إذا جمع ليرفع الحرج الحاصل بدون الخوف والمطر والسفر ، فالخرج الحاصل بهذه أولى أن يرفع ، والجمع لها أولى من الجمع لتبطلها

ومما بين أن ابن عباس لم يرد الجمع للمطر — وإن كان الجمع للمطر أولى بالجواز — بما رواه مسلم من حديث حماد بن زيد عن الزبير بن الخرمي عن عبد الله بن شقيق قال : خطبنا ابن عباس يوما بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم ، فجعل الناس يقولون الصلاة الصلاة ، قال : فجاء رجل من بني تميم لا يفتر : الصلاة — الصلاة — فقال اتملني بالسنة لا أم لك ؟ ثم : قال رأيت رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والمشاء : قال عبد الله بن شقيق : خافك في صدري من ذلك شيء . فاتيت أبا هريرة فسألته فصدق مقالته

ورواه مسلم أيضاً من حديث عمران بن حدير عن ابن شقيق قال:
قال رجل لابن عباس الصلاة فسكت : ثم قال ، الصلاة ، فسكت ، ثم
قال : لا أم لك أعلمنا بالصلاة وكنا نجتمع بين الصلاتين على عهد رسول الله ﷺ
فهذا ابن عباس لم يكن في سفر ولا في مطر ، وقد استدل بما
رواه على ما فعله فلم أن الجمع الذي رواه لم يكن في مطر ، ولكن كان
ابن عباس في أمر مهم من أمور المسلمين يخاطبهم فيما يحتاجون إلى معرفته ،
ورأى أنه إن قطعه ونزل فانت مصلحته ، فكان ذلك عنده من الحاجات
التي يجوز فيها الجمع ، فان النبي ﷺ كان يجتمع بالمدينة لغير خوف ولا
مطر ، بل للحاجة تعرض له كما قال : أراد أن لا يخرج أمته ، ومعلوم
ان جمع النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة لم يكن لخوف ولا مطر ولا لسفر
أيضاً ، فانه لو كان جمعه للسفر ، لجمع في الطريق ولجمع بمكة ، كما كان
يقصر بها ، ولجمع لما خرج من مكة الى منى وصلى بها الظهر والعصر
والعرب والمشاء والفجر ، ولم يجتمع بمنى قبل التعريف ولا جمع بها بعد
التعريف أيام منى ، بل يصلى كل صلاة ركعتين غير المغرب ، ويصلها
في وقتها ، ولا جمعه أيضاً كان للنسك ، فانه لو كان كذلك لجمع من حين
أحرم فانه من حينئذ صار محرماً ، فلم ان جمعه المتواتر بعرفة ومزدلفة
لم يكن لمطر ولا خوف ، ولا لخصوص النسك ولا لجرد السفر ، فهكذا
جمعه بالمدينة الذي رواه ابن عباس ، وانما كان الجمع لرفع الحرج عن أمته ،
فاذا احتاجوا الى الجمع جمعوا

قال البيهقي : ليس في رواية ابن شقيق عن ابن عباس من هذين
الوجهين الثابتين عنه نفي المطر ، ولا نفي السفر ، فهو محمول على أحدهما.

أو على ما أوله عمرو بن دينار، وليس في روايتهما يمنع ذلك التأويل. فيقال ياسبحان الله! ابن عباس كان يخطب بهم بالبصرة، فلم يكن مسافراً، ولم يكن هناك مطر، وهو ذكر جمعاً يحتاج به على مثل ماقله، فلو كان ذلك لسفر أو مطر كان ابن عباس أجل قدراً من أن يحتاج على جمعه بجمع المطر أو السفر، وأيضاً فقد ثبت في الصحيحين عنه أن هذا الجمع كان بالمدينة، فكيف يقال لم ينف السفر؟ وحبيب ابن أبي ثابت من أوثق الناس وقد روى عن سعيد أنه قال: من غير خوف ولا مطر،

وأما قوله: أن البخاري لم يخرج ما يخرج، فيقال هذا من أضعف الحجج فهو لم يخرج أحاديث أبي الزبير وليس كل من كان من شرطه يخرج

وأما قوله: ورواية عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء، قريب من رواية أبي الزبير، فإنه ذكر ما أخرجه في الصحيحين من حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً: الظاهر والمصر والمزرب والمشاء. وفي رواية البخاري عن حماد بن زيد فقال لا يوب ليله في ليلة مطيرة؟ فقال عسى. فيقال هذا الغان من أيوب وعمرو، فالغان ليس من مالك، وسبب ذلك أن اللفظ الذي سمعوه لا ينفي المطر، فحوزوا أن يكون هو المراد، ولو سمعوا رواية حبيب بن أبي ثابت الثقة الثبت لم يظنوا هذا الغان، ثم رواية ابن عباس هذه حكاية فعل مطلق، لم يذكر فيها نفي خوف ولا مطر، فهذا يدل على أن ابن عباس كان قصده بيان جواز الجمع بالمدينة في الجملة، ليس مقصوده تعيين سبب واحد، فمن قال إنما أراد جمع المطر وحده فقد غلط عليه، ثم عمرو بن دينار تارة يجوز أن يكون للمطر

موافقة لايوب، وتارة يقول هو وابو الششاء انه كان جمعاً في الوقتين، كما في الصحيحين عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار: سمعت جابر بن زيد يقول سمعت ابن عباس يقول صليت مع رسول الله ﷺ ثمانيا جميعاً وسبعا جميعاً، قال (قلت) يا أبا الششاء أراه آخر الظاهر وعجل العصر، وآخر المغرب وعجل العشاء، قال وانا أظن ذلك. فيقال ليس الامر كذلك. لان ابن عباس كان افقه واعلم من أن يحتاج اذا كان قد صلى كل صلاة في وقتها الذي تعرف العامة والخاصة جوازه ان يذكر هذا الفعل المطلق دليلاً على ذلك. وان يقول: أراد بذلك ان لا يخرج أمته. وقد علم أن الصلاة في الوقتين قد شرعت باحاديث المواقيت. وابن عباس هو ممن روي أحاديث المواقيت. وامامة جبريل له عند البيت. وقد صلى الظاهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله. وصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه. فان كان النبي ﷺ انما جمع على هذا الوجه. فأني غرابة في هذا المعنى؟ ومعلوم أنه كان قد صلى في اليوم الثاني كلا الصلاين في آخر الوقت وقال «الوقت ما بين هذين» فصلاته للاولى وحدها في آخر الوقت اولى بالجواز، وكيف يليق بابن عباس ان يقول فعل ذلك كيلاً يخرج أمته، والوقت المشهور هو أوسع وأرفع للحرج من هذا الجمع الذي ذكروه؟ وكيف يحتاج على من أنكر عليه التأخير لو كان النبي ﷺ انما صلى في الوقت المختص بهذا الفعل وكان له في تأخير المغرب حين صلاها قبل مغيب الشفق وحدها، وتأخير العشاء الى ثلث الليل أو نصفه ما يفتنيه عن هذا؟ وإنما قصد ابن عباس بيان جواز تأخير المغرب إلى وقت العشاء ليبين أن الامر في حال الجمع أوسع منه في غيره. وبذلك

يرقع الحرج عن الامة . ثم ابن عباس قد ثبت عنه في الصحيح أنه ذكر الجمع في السفر . وأن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر سيره . وقد تقدم ذلك مفصلا . فلم أن لفظ الجمع في عرفه وعادته إنما هو الجمع في وقت إحداها

وأما الجمع في الوقتين فلم يعرف أنه تكلم به ، فكيف يعدل عن عادته التي يتكلم بها إلى ما ليس كذلك ؟ وأيضا فإن شقيق يقول : حاك في صدري من ذلك شيء ، فاتيت أبا هريرة فسألته فصدق مقالته . أتراه حاك في صدره أن الظهر لا يجوز تأخيرها إلى آخر الوقت ؟ وأن العصر لا يجوز تقديمها إلى أول الوقت ؟ وهل هذا مما يخفى على أقل الناس علما حتى يحيك في صدره منه ؟ وهل هذا مما يحتاج أن ينقله إلى أبي هريرة أو غيره حتى يسأله عنه ؟ إن هذا مما تواتر عند المسلمين وعلموا جوازه . وإنما وقعت شبهة لبعضهم في المغرب خاصة ، وهؤلاء يجوزون تأخيرها إلى آخر وقتها ، فالحديث حجة عليهم كيفما كان ، وجواز تأخيرها ليس مطلقا بالجمع ، بل يجوز تأخيرها مطلقا إلى آخر الوقت حين يؤخر العشاء أيضا ، وهكذا فعل النبي ﷺ حين بين أحاديث المواقيت ، وهكذا في الحديث الصحيح « وقت المغرب ما لم يغب نور الشفق ووقت العشاء إلى نصف الليل » كما قال « وقت الظهر ما لم يصر ظل كل شيء مثله ووقت العصر ما لم تصفر الشمس » فهذا الوقت المختص الذي بينه بقوله وفصله وقال « الوقت ما بين هذين » ليس له اختصاص بالجمع ولا تعلق به . ولو قال قائل : قوله جمع بينهما بالمدينة من غير خوف ولا سفر ، المراد به الجمع في الوقتين كما يقول ذلك من يقوله من

الكوفيين ، لم يكن بينه وبينهم فرق . فلماذا يكون الانسان من المطففين لا يحتاج لغيره كما يحتاج لنفسه؟ ولا يقبل لنفسه ما يقبله لغيره؟

وأيضاً فقد ثبت هذا من غير حديث ابن عباس ورواه الطحاوي حدثنا ابن خزيمة و ابراهيم بن أبي داود وعمران بن موسى قال أنا الربيع بن يحيى الاثناني حدثنا سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة للرخصة من غير خوف ولا علة ، لكن ينظر حال هذا الاثناني

وجمع المطر عن الصحابة ، فما ذكره مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا جمع الامراء بين المغرب والعشاء ليلة المطر جمع معهم في ليلة المطر ، قال البيهقي ورواه العمري عن نافع فقال : قبل الشفق وروى الشافعي في القديم : أنبأنا بعض أصحابنا عن أسامة بن زيد عن معاذ بن عبد الله بن حبيب ان ابن عباس جمع بينهما في المطر قبل الشفق ، وذكر ما رواه أبو الشيخ الاصبهاني بالاسناد الثابت عن هشام بن عروة وسعيد بن المسيب وابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كانوا يجمعون بين المغرب والعشاء في الليلة المطيرة إذا جمعوا بين الصلاتين ولا ينكر ذلك ، وبإسناده عن موسى بن عقبة أن عمر بن عبد العزيز كان يجمع بين المغرب والعشاء الاخرة إذا كان المطر ، وان سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابا بكر بن عبد الرحمن ومشيخة ذلك الزمان كانوا يصلون معهم ولا ينكرون ذلك ،

فهذه الآثار تدل على أن الجمع للمطر من الامر القديم المعمول به بالمدينة زمن الصحابة والتابعين ، مع أنه لم ينقل ان احدا من الصحابة والتابعين أنكر ذلك فعلم أنه منقول عندهم بالتواتر جواز ذلك ، لكن لا يدل على أن النبي

ﷺ لم يجمع إلا للمطر ، بل إذا جمع لسبب هو دون المطر مع جمعه أيضاً للمطر كان قد جمع من غير خوف ولا مطر ، كما أنه إذا جمع في السفر وجمع في المدينة كان قد جمع في المدينة من غير خوف ولا سفر ، فقول ابن عباس جمع من غير كذا ولا كذا ليس نقياً منه للجمع بتلك الأسباب بل إثبات منه لأنه جمع بدونها وإن كان قد جمع بها أيضاً ولو لم ينقل أنه جمع بها فجمعه بما هو دونها دليل على الجمع بها بطريق الأولى ، فيدل ذلك على الجمع للخوف والمطر ، وقد جمع بعرفة ومزدلفة من غير خوف ولا مطر .

فالأحاديث كلها تدل على أنه جمع في الوقت الواحد لرفع الحرج عن أمته فيباح الجمع إذا كان في تركه حرج قد رفعه الله عن الأمة ، وذلك يدل على الجمع للمرض الذي يخرج صاحبه بتفريق الصلاة بطريق الأولى والآخرى ، ويجمع من لا يمكنه إكمال الطهارة في الوقتين إلا بخرج كالمستحاضة وأمثال ذلك من الصور^(١)

وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه قال اجتمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبار ، وروى الثوري في جامعه عن سميد عن قتادة عن أبي العالية عن عمر ورواه يحيى بن سعد عن يحيى بن صبيح حدثني حميد بن

(١) التار - ذكر النووي في شرح مسلم خلاصة ما قاله المتأولون لروايات الجمع بالمدينة من غير مطر ولا خوف وردها كلها بمادل قطعاً على أن هذا الجمع في الإقامة رخصة للأمة وقال في آخر البحث . وذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يصحذه عادة وهو قول ابن سيرين وأشهب من أصحاب مالك . وحكاة الخطابي عن القفال والشاشي الكبير من أصحاب الشافعي عن أبي إسحاق المروزي واختاره ابن المنذر . ويؤيده ظاهر قول ابن عباس أراد أن لا يخرج أمته فم يالله بمرض ولا غيره والله أعلم اهـ

هلال عن أبي قتادة يعني المدوي أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل له: ثلاث من الكبائر: الجمع بين الصلاتين الا من عذر، والفرار من الزحف والنهب. قال البيهقي: أبو قتادة أدرك عمر فان كان شاهده كتب فهو موصول وإلا فهو إذا انضم إلى الاول صار قويا. وهذا اللفظ يدل على اباحة الجمع للمعذور ولم يخص عمر عذرا من عذر. قال البيهقي وقد روي فيه حديث موصول عن النبي ﷺ في اسناده من لا يحتاج به وهو من رواية سلمان التيمي عن حنن الصنعائي عن عكرمة عن ابن عباس اهـ

(فصل ١٠) في تمام الكلام في القصر وسبب اتمام عثمان الصلاة

بني وقد تقدم فيها بمض أقوال الناس، والقولان الاولان مرويان عن الزهري وقد ذكرهما أحمد، روى عبد الرزاق: أنا معمر عن الزهري قال انما صلى عثمان بننى أربعاً لانه قد عزم على المقام بعد الحج ورجع الطحاوي هذا الوجه مع أنه ذكر الوجهين الآخرين فذكر ما رواه حماد بن سلمة عن أبوب عن الزهري قال انما صلى عثمان بننى أربعاً لان الاعراب كانوا كثروا في ذلك العام فاحب أن يخبرهم أن الصلاة أربع قال الطحاوي فهذا يخبر أنه فعل ما فعل ليعلم الاعراب به ان الصلاة أربع. فقد يحتمل أن يكون لما أراد أن يريهم ذلك نوى الاقامة فصار مقما فرضه أربع فصلى بهم أربعاً فالسبب الذي حكاه معمر عن الزهري "ويحتمل أن يكون فعل ذلك وهو مسافر لتلك العلة قال والتأويل الاول أشبه هندا لان الاعراب كانوا بالصلاة وأحكامها في زمن رسول الله ﷺ أجمل منهم بها وبحكمها في زمن عثمان وهم بأمر الجاهلية حيثئذ أحدث عهداً إذ كانوا (١) الذي خبر مبتدا. والمعنى فالسبب الصحيح هو الذي حكاه معمر الخ

في زمن رسول الله ﷺ إلى العلم بفرض الصلوات أوجب منهم إلى ذلك في زمن عثمان، فلما كان رسول الله ﷺ لم يتم الصلاة لتلك العلة، ولكنه قصرها ليصلوا معه صلاة السفر على حكمها ويعلمهم صلاة الإقامة على حكمها كان عثمان أحرى أن لا يتم بهم الصلاة لتلك العلة قال الطحاوي وقد قال آخرون إنما أتم الصلاة لأنه كان يذهب إلى أنه لا يقصرها إلا من حل وارتمل واحتجوا بما رواه عن حماد بن سلمة عن قتادة قال قال عثمان بن عفان: إنما يقصر الصلاة من حمل الزاد والمزاد وحل وارتمل وروى بإسناده المعروف عن سعيد بن أبي عروبة وقد رواه غيره بإسناد صحيح عن عثمان بن سعد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عباس بن عبد الله بن أبي ربيعة أن عثمان بن عفان كتب إلى عماله ألا لا يصلين الركعتين جاب ولا تأن ولا تلجر إنما يصلي الركعتين من كان معه الزاد والمزاد وروى أيضاً من طريق حماد بن سلمة أن أيوب السخيتاني أخبرهم عن أبي قلابة الجرفي عن عمه أبي المهلب قال كتب عثمان أنه قال بلغني أن قوماً يخرجون إما لتجارة وإما لجباية وإما لجريم ثم يقصرون الصلاة وإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بحضرة تدو. قال ابن حزم وهذا الإسنادان في غاية الصحة قال الطحاوي: قالوا وكان مذهب عثمان أن لا يقصر الصلاة إلا من يحتاج إلى حمل الزاد والمزاد ومن كان شاخصاً فاما من كان في مصر يستغني به عن حمل الزاد والمزاد فانه يتم الصلاة قالوا ولهذا أتم عثمان بني لأن أهلها في ذلك الوقت كثروا حتى صارت مصر آيسغني من حل به عن حمل الزاد والمزاد قال الطحاوي وهذا المذهب عندنا غاصد، لأن منى لم تصرف في زمن عثمان أعمر من مكة في

زمن رسول الله ﷺ ، وقد كان رسول الله ﷺ يصلي بها ركعتين ،
 ثم صلى بها أبو بكر بعده كذلك ، ثم صلى بها عمر بعد أبي بكر كذلك
 فإذا كانت مع عدم احتياج من حل بها إلى حمل الزاد والمزاد ، تقصر
 فيها الصلاة فما دونها من المواطن أخرى أن يكون كذلك قال فقد
 انتفت هذه المذاهب كلها لفسادها عن عثمان أن يكون من أجل شيء
 منها قصر الصلاة ، غير المذهب الأول ، الذي حكاه معمر عن الزهري ،
 فإنه يحتمل أن يكون من أجلها أئمة ، وفي الحديث أن إمامه كان لنيته
 الإقامة على ما روينا فيه ، وعلى ما كشفنا من معناه (قلت) الطحاوي
 مقصوده أن يجعل ما فعله عثمان موافقا لصله ، وهذا غير ممكن فإن عثمان
 من المهاجرين والمهاجرين كان يحرم عليهم المقام بمكة ولم يرخص النبي
 ﷺ لهم ، إذا قدموا مكة للعمرة أن يقيموا بها أكثر من ثلاث بعد
 قضاء العمرة كما قال في الصحيحين عن العلاء بن الحضرمي أن النبي
 ﷺ رخص للمهاجر أن يقيم بعد قضاء نسكه ثلاثا ، ولهذا لما توفي
 ابن عمر بها أمران يدفن بالحل ولا يدفن بها . وفي الصحيحين أن النبي
 ﷺ لما عاد سعد بن أبي وقاص ، وقد كان مرض في حجة الوداع ،
 خاف سعد أن يموت بمكة فقال يا رسول الله أخلف عن عهدي فبشره
 النبي ﷺ بأنه لا يموت بها . وقال إنك لن تموت حتى ينتفع بك أقوام
 ويضر بك آخرون ، لكن البائس سعد بن خولة يرني له رسول الله
 ﷺ أن مات بمكة

ومن المعروف عن عثمان أنه كان إذا اعتمر ينبغ راحلته ، فيعتمر
 ثم يركب عليها راجعا فكيف يقال إنه نوى المقام بمكة ؟ ثم هذا

من الكذب الظاهر ، فان عثمان ما أقام بمكة قط ، بل كان إذا حج يرجع إلى المدينة

وقد حمل الشافعي وأصحابه وطائفة من متأخري أصحاب أحمد ، كالقاضي وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم فعل عثمان على قرلم ، فقالوا لما كان المسافر مخيرا بين الأتمام والقصر ، كان كل منهما جائزا ، وفعل عثمان هذا ، لان القصر جائز والأتمام جائز ، وكذلك حملوا فعل عائشة واستدلوا بما رويوه من جهتها ، وذكر البيهقي قول من قال أتمها لأجل الأعراب ، ورواه من سنن أبي داود ، ثنا موسى بن اسماعيل ، ثنا حماد عن أيوب عن الزهري ، أن عثمان بن عفان أتم الصلاة بمنى من أجل الأعراب ، لانهم كثروا عامين فصلى بالناس أربعا ، ليعلمهم أن الصلاة أربع وروى البيهقي من حديث اسماعيل بن اسحاق القاضي ثنا يعقوب عن حميد ثنا سليمان بن سالم مولى عبد الرحمن بن حميد عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن عثمان بن عفان أنه أتم الصلاة بمنى ثم خطب الناس فقال : أيها الناس إن السنة سنة رسول الله ﷺ وسنة صاحبيه ، ولكنه حدث العام من الناس خفت أن تعيبوا ، قال البيهقي وقد قيل غير هذا والاشبه أن يكون رآه رخصة فرأى الأتمام جائزا كما رآه عائشة ، (قلت) وهذا بعيد فان عدول عثمان عما داوم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفته بعده مع أنه أهون عليه ، وعلى المسلمين ومع ما علم من حلم عثمان واختياره له ولرعيته ، أسهل الأمور وبمده عن التشديد والتقليظ لا يناسب أن يفعل الأمر الأثقل الأشد مع ترك ما داوم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفته بعده ، ومع رغبة عثمان

في الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وخليفته بعده لمجرد كون هذا
المفضول جائزا، ان لم ير أن في فعل ذلك مصلحة راجحة بعثته على أن يفعله
وهب أن له أن يصلي أربعا فكيف يلزم بذلك من يصلي خلقه؟ فانهم إذا اتهموا
به صلوا بصلاته فيلزم المسلمين بالفعل الاثقل مع خلاف السنة لمجرد
كون ذلك جائزا، وكذلك عائشة وقد وافق عثمان على ذلك غيره من
السلف امرؤهم وغير امرائهم وكانوا يتنون وائة الصحابة لا يختارون
ذلك، كما روى مالك عن الزهري أن رجلا أخبره عن عبد الرحمن
ابن السور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد نفوث كانا جميعا في سفر
وكان سعد بن أبي وقاص يقصر الصلاة ويفطر وكانا يتمان الصلاة
ويصومان فقبل لسعد نراك تقصر من الصلاة وتفطر ويتان فقال سعد
نحن أعلم وروى شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الرحمن بن
السور قال كنا مع سعد بن أبي وقاص في قرية من قرى الشام فكان
يصلي ركعتين فنصلي نحن أربعا فنسأله عن ذلك فيقول سعد نحن أعلم
وروى مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان قال جاء
عبد الله بن عمر يعوّد عبد الله بن صفوان فضلى بنا ركعتين ثم انصرف فأتمنا
لا تقسنا (قلت) عبد الله بن صفوان كان مقيما بمكة فلماذا أتموا خلف ابن عمر
وروى مالك عن نافع أن ابن عمر كان يصلي وراء الامام بمضى اربعا وإذا صلى
لنفسه صلى ركعتين قال البيهقي والاشبه أن يكون ضمان رأى القصر
رخصة فرأى الامام جائزا كما رأته عائشة قال وقد روي ذلك عن خير
واحد من الصحابة مع اختيارهم القصر ثم روى الحديث المعروف من
رواية عبد الرزاق عن اسرائيل عن ابي اسحاق السبيعي عن ابي ليلى قال

اقبل سلمان في اثني عشر راكبا من اصحاب النبي ﷺ فحضرت الصلاة فقالوا تقدم يا ابا عبد الله فقال انا لا نؤمكم ولا ننكح نساءكم ان الله هدانا بكم قال فتقدم رجل من القوم فصلى بهم اربعا قال فقال سلمان مالنا ولا لمربعة انما كانت يكفيننا نصف المربعة ونحن الى الرخصة احوج قال فبين سلمان بمشهد هؤلاء الصحابة ان القصر رخصة (قلت) هذه القضية كانت في خلافة (١)

وسلمان قد انكر الترييع وذلك انه كان خلاف السنة المعروفة عندهم فانه لم تكن الائمة يربعون في السفر وقوله ونحن الى الرخصة احوج يبين انها رخصة وهي رخصة مأمورها كما أن أكل الميتة في المحضة رخصة وهي مأمورها وفطر المريض رخصة وهو مأموره والصلاة بالتيمم رخصة مأمورها والطواف بالصفة والمروءة قد قال الله فيه (فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) وهو مأموره إماركن وإما واجب وإما سنة والذي صلى سلمان أربعا يحتمل أنه كان لا يرى القصر مثله إما لان سفره كان قصرا عنده وإما لان سفره لم يكن عنده مما يقصر فيه الصلاة فان من الصحابة من لا يرى القصر إلا في حج أو عمرة أو غزو وكان لكثير من السلف والخلف نزاع في جنس سفر القصر وفي قدره فهذه القضية المعينة لم يتبين فيها حال الامام ومتابعة سلمان له تدل على أن الامام إذا فعل شيئا متأولا اتبع عليه كما إذا فنت متأولا أو كبر خمسا أو سبعا متأولا والنبي ﷺ صلى خمسا واتبعه أصحابه طائنين أن الصلاة زيد فيها فلما سلم ذكروا ذلك له فقال «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون

فان نسيت فذكروني» وقد تنازع العلماء في الامام إذا قام الى خامسة هل يتابعه المأموم أو يفارقه ويسلم أو يفارقه ويتنظره أو يخير بين هذا وهذا على أقوال معروفة وهي روايات عن أحمد أو رأى أن الترييع مكروه وتابع الامام عليه فان المتابعة واجبة ويجوز فعل المكروه لمصلحة راجحة ولا ريب أن ترييع المسافر ليس كصلاة الفجر أربعاً فان المسافر لو اقتدي بمقيم لصلى خلفه أربعاً لاجل متابعة امامه فهذه الصلاة تفعل في حال ركعتين وفي حال أربعاً بخلاف الفجر فجاز أن تكون متابعة الامام المسافر كمتابعة المسافر للمقيم لان كلاهما اتبع امامه وهذا القول وهو القول بكراهة الترييع أعدل الاقوال وهو الذي نص عليه أحمد في رواية الاثرم وقد سأله هل للمسافر ان يصلي أربعاً فقال لا يعجبني ولكن السفر ركعتان وقد نقل عنه المروذي أنه قال إن شاء صلى أربعاً وإن شاء صلى ركعتين ولا يختلف قول أحمد أن الافضل هو القصر بل نقل عنه إذا صلى أربعاً أنه توقف في الاجزاء ومذهب مالك كراهية الترييع وأنه يعيد في الوقت ولهذا يذكر في مذهبه هل تصح الصلاة أربعاً على قولين

ومذهب الشافعي جواز الامرين وأيهما أفضل فيه، قولان أصحابهما أن القصر أفضل كاحدى الروايتين عن أحمد، وهو اختيار كثير من أصحابه وتوقف أحمد عن القول بالاجزاء يقتضي أنه يخرج على قوله في مذهبه، وذلك أن غايته أنه زاد زيادة مكروهة وهذا لا يبطل الصلاة فانه أتى بالواجب وزيادة والزيادة إذا كانت سهواً لا تبطل الصلاة باتفاق المسلمين، وكذلك الزيادة خطأ إذا اعتقد جوازها وهذه الزيادة لا يفعلها من يعتد بسهواً وإنما يفعلها من يعتد بها جائزة ولا نص بتحريمها بل

الادلة دالة على كون ذلك مخالفاً للسنة لا أنه محرم كالصلاة بدون رفع اليدين ومع الالتفات ونحو ذلك من المكروهات وسنتكم ان شاء الله على تمام ذلك.

١- مذهب عثمان (رض) في قصر الصلاة

وأما إتمام عثمان فالذي ينبغي أن يحمل حاله على ما كان يقول لا على ما لم يثبت عنه فقوله انه بلغني أن قوما يخرجون إما لتجارة وإما لجباية وإما لجريم يقصرون الصلاة وإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بحضرة عدو، وقوله بين فيه مذهبه وهو أنه لا يقصر الصلاة من كان نازلاً في قرية أو مصر إلا إذا كان خائفاً بحضرة عدو وإنما يقصر من كان شاخصاً أي مسافراً وهو الحامل للزاد والمزاد أي للطعام والشراب، والمزاد وعاء الماء، يقول إذا كان نازلاً مكاناً فيه الطعام والشراب كان مترفاً بمنزلة المقيم فلا يقصر لأن القصر إنما جعل للمشقة التي تلحق الإنسان وهذا لا تلحقه مشقة. فالقصر عنده للمسافر الذي يحمل الزاد والمزاد وللخائف ولما عمرت منى وصار بها زاد ومزاد لم ير القصر بها لأنفسه ولا لمن معه من الحاج، وقوله في تلك الرواية: ولكن حدث العام. لم يذكر فيها ما حدث فقد يكون هذا هو الحادث، وإن كان قد جاءت الجهال من الأعراب وغيرهم يظنون أن الصلاة أربع فقد خاف عليهم أن يظنوا أنها تفعل في مكان فيه الزاد والمزاد أربعة وهذا عنده لا يجوز، وإن كان قد تأهل بمكة فيكون هذا أيضاً موافقاً فانه إنما تأهل بمكان فيه الزاد والمزاد وهو لا يرى القصر لمن كان نازلاً بأهله في مكان فيه الزاد والمزاد. وعلى هذا جميع ما ثبت في هذا الباب من عذره يصدق بعضه بعضاً

وأما ما اعتذر به الطحاوي من أن مكة كانت على عهد النبي ﷺ
 عمر من منى في زمن عثمان فجواب عثمان له أن النبي ﷺ في عمرة القضية
 ثم في غزوة الفتح ثم في عمرة الجعرانة كان خائفاً من العدو وعثمان يجوز القصر
 لمن كان خائفاً وإن كان نازلاً في مكان فيه الزاد والمزاد فإنه يجوز للمسافر ولمن
 كان محضرة العدو، وأما في حجة الوداع فقد كان النبي ﷺ آمناً لكنه لم
 يكن نازلاً بمكة وإنما كان نازلاً بالابطح خارج مكة هو وأصحابه فلم يكونوا
 نازلين بدار إقامة ولا مكان فيه الزاد والمزاد. وقد قال أسامة ابن نزل غداً
 هل نزل بدارك بمكة؟ فقال «وهل ترك لنا عقيل من دار نزل بخيف بني
 كنانة حيث تقاسموا على الكفر وهذا المنزل بالابطح بين المقار ومنى
 وكذلك عائشة رضي الله عنها أخبرت عن نفسها أنها إنما تم لأن
 القصر لاجل المشقة وإن الأعمام لا يشق عليها، والسلف والخلف تنازعوا
 في سفر القصر في جنسه وفي قدره فكان قول عثمان وعائشة أحد أقوالهم فيها،
 وللناس في جنس سفر القصر أقوال أخر مع أن عثمان قد خالفه علي
 وابن مسعود وعمران بن الحصين وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن
 عباس وغيرهم من علماء الصحابة فروى سفيان بن عيينة عن جعفر بن
 محمد عن أبيه قال اغتزل عثمان وهو بنى فأبى علي فقبل له صل بالناس
 فقال إن شئتم صليت بكم صلاة رسول الله ﷺ ركعتين قالوا لا الصلاة
 أمير المؤمنين يعنون أرباباً، فأبى وفي الصحيحين عن ابن مسعود (١)

«١» الثار: هنا يابض بالأصل والمروي فيها عنه بهذه المسألة أنه قيل له في منى إن عثمان
 صلى بالناس أرباباً فاسترجع وقال: صليت مع رسول الله (ص) بنى ركعتين وصليت
 مع أبي بكر الصديق (رض) بنى ركعتين وصليت مع عمر بن الخطاب بنى ركعتين فليت حظي
 من أربع ركعات ركعتان متبعتان

الخصم في مبراة تمام الرباعية في السفر

وقد تنازع الناس في الأربع في السفر على أقوال (أحدها) أن ذلك بمنزلة صلاة الصبح أربعا وهذا مذهب طائفة من السلف والخلف وهو مذهب أبي حنيفة وابن حزم وغيره من أهل الظاهر . ثم عند أبي حنيفة إذا جلس مقدار التشهد تمت صلاته والمفعول بعد ذلك كصلاة منفصلة قد تطوع بها ، وإن لم يقم مقدار التشهد بطلت صلاته ، ومذهب ابن حزم وغيره أن صلاته باطلة كما لو صلى عند الفجر أربعا

وقد روى سعيد في سننه عن الضحاك بن مزاحم قال : قال ابن عباس من صلى في السفر أربعا كمن صلى في الحضر ركعتين . قال ابن حزم : وروينا عن عمر بن عبد العزيز وقد ذكر له الاتمام في السفر لمن شاء فقال : لا ، الصلاة في السفر ركعتان حتما لا يصح غيرها ، وحجة هؤلاء أنه قد ثبت أن الله إنما فرض في السفر ركعتين والزيادة على ذلك لم يأت بها كتاب ولا سنة ، وكل ما روي عن النبي ﷺ من أنه صلى أربعا أو أقر من صلى أربعا فانه كذب

وأما فعل عثمان وعائشة فتأويل منهما أن القصر إنما يكون في بعض الاسفار دون بعض كما تأول غيرها أنه لا يكون إلا في حج أو عمرة أو جهاد ثم قد خالفهما أئمة الصحابة وأنكروا ذلك . قالوا : لأن النبي ﷺ قال « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » فأمر بقبولها والامر يقتضي الوجوب . ومن قال يجوز الامرات فمعدتهم قوله تعالى (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة

ان ختم أن يفتنكم الذين كفروا) قالوا وهذه العبارة انما تستعمل في المباح
لا في الواجب كقوله (ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر
أو كنتم مرضى أن تَضَعُوا أسلحتكم) وقوله (لا جناح عليكم ان طلقتم
النساء ما لم تمسوهن أو تفضوا لهن فريضة) ونحو ذلك، واحتجوا من السنة
بما تقدم من أن النبي ﷺ حسن لعائشة اتمامها وبما روي من أنه فعل
ذلك واحتجوا بأن عثمان اتم الصلاة بنى بمحضر الصحابة فأتموا خلفه وهذه
كلها حجج ضعيفة .

أما الآية فنقول قد علم بالتواتر أن النبي ﷺ انما كان يصلي في
السفر ركعتين وكذلك أبو بكر وعمر بعده وهذا يدل على أن الركعتين
أفضل كما عليه جماهير العلماء ، وإذا كان القصر طاعة لله ورسوله وهو
أفضل من غيره لم يجز أن يحتج بنفي الجناح على أنه مباح لافضيلة فيه ،
ثم ما كان عذرهم عن كونه مستحباً هو عذر لغيرهم عن كونه مأموراً به أمر
إيجاب ، وقد قال تعالى في السعي (فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه
أن يطوف بهما) والطواف بين الصفا والمروة هو السعي المشروع باتفاق
المسلمين وذلك إما ركن وإما واجب وإما سنة ، وأيضاً فالقصر وإن كان
رخصة استباحة المحذور فقد تكون واجبة كأكل الميت المضطر والتيمم
لمن عدم الماء ونحو ذلك ، هذا إن سلم أن المراد به قصر العدد ، فإن للناس
في الآية ثلاثة أقوال : قيل المراد به قصر العدد فقط وعلى هذا فيكون
التخصيص بالخوف غير مفيد (والثاني) أن المراد به قصر الاعمال فإن
صلاة الخوف تقصر عن صلاة الامن والخوف يبيح ذلك ، وهذا يرد
عليه أن صلاة الخوف جائزة حضراً وسفراً والآية أفادت القصر في السفر

(والقول الثالث) وهو الاصح أن الآية أفادت قصر العدد وقصر العمل جميعاً ولهذا تلقى ذلك بالسفر والخوف فاذا اجتمع الضرب في الارض والخوف أبيح القصر الجامع لهذا ولهذا ، واذا انفرد السفر فانما يبيح قصر العدد ، واذا انفرد الخوف فانما يفيد قصر العمل

ومن قال إن الفرض في الخوف والسفر ركعة كأحد القولين في مذهب احمد وهو مذهب ابن حزم فمراده اذا كان خوف وسفر فيكون السفر والخوف قد أفادا القصر إلى ركعة كما روى أبو داود الطيالسي ثنا المسعودي هو عبد الرحمن بن عبدالله عن يزيد الفقير قال سألت جابر بن عبدالله عن الركعتين في السفر أقصرهما ، قال جابر لا : فان الركعتين في السفر ليستا بقصر انما القصر ركعة عند القتال

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال : فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة . قال ابن حزم : ورويناه أيضاً من طريق حذيفة وجابر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عمر عن النبي ﷺ بأسانيد في غاية الصحة . قال ابن حزم : وبهذه الآية قلنا إن صلاة الخوف في السفر ان شاء ركعة وإن شاء ركعتين لانه جاء في القرآن بلفظ (لا جناح) لا بلفظ الامر والايجاب وصلاتها الناس مع النبي ﷺ مرة ركعة فقط ومرة ركعتين فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر وأما صلاة عثمان فقد عرف انكار أئمة الصحابة عليه ومع هذا فكانوا يصلون خلفه ، بل كان ابن مسعود يصلي أربعاً وان انفرد ويقول الخلاف شر وكان ابن عمر اذا انفرد صلى ركعتين . وهذا دليل على أن صلاة السفر أربعاً مكروهة عندهم ومخالفة للسنة ومع ذلك فلا إعادة على

من فعلها وإذا فعلها الإمام أتبع فيها ، وهذا لأن صلاة المسافر ليست كصلاة الفجر ، بل هي من جنس الجمعة والعيدين ، ولهذا قرن عمر بن الخطاب في السنة التي نقلها بين الأربع فقال : صلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان ، تمام غير قمر على إسان نبيكم وقد خاب من افترى . رواه احمد والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال : قال عمر ، ورواه يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن زيد الياامي (١) عن عبد الرحمن فهذه الاربعة ليست من جنس الفجر

ومعلوم أنه يوم الجمعة يصلي ركعتين تارة ويصلي أربعا أخرى ومن فاتته الجمعة إنما يصلي أربعا لا يصلي ركعتين وكذلك من لم يدرك منها ركعة عند الصحابة وجمهور العلماء كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها » وإذا حصلت شروط الجمعة خطب خطبتين وصلى ركعتين فلو قدر أنه خطب وصلى الظهر أربعا لكان تاركاً للسنة ومع هذا فليسوا بمن صلى الفجر أربعا ولهذا يجوز للمريض والمسافر والمرأة وغيرهم ممن لا تجب عليهم الجمعة أن يصلي الظهر أربعا إن يأتهم به في الجمعة فيصلي ركعتين فكذلك المسافر له أن يصلي ركعتين وله أن يأتهم بمقيم فيصلي خلفه أربعا فإن قيل الجمعة يشترط لها الجماعة فهذا كان حكم المنفرد فيها خلاف حكم المؤتم

(١) كذا والصواب الياامي ، قال في تقريب التهذيب : زيد بن عوحدة مصنف ابن الحارث أبو عبد الله الكرم بن عمرو بن كعب الياامي بالتحانية ، أبو عبد الرحمن الكوفي ثقة ثبت عابد من السادسة مات سنة ثنتين وعشرين أو بعدها .

وهذا الفرق ذكره أصحاب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد قيل لهم اشتراط الجماعة في الصلوات الخمس فيه نزاع في مذهب أحمد وغيره والأقوى انه شرط مع القدرة وحينئذ المسافر لما اتم بالمفيم دخل في الجماعة الواجبة فلزمه اتباع الامام كما في الجمعة ، وان قيل فللمسافرين أن يصلوا جماعة قيل ولم أن يصلوا يوم الجمعة جماعة ويصلوا أربعا ، وصلاة العيد قد ثبت عن علي انه استخلف من صلى بالناس في المسجد أربعا ركعتين للسنة وركعتين لكونهم لم يخرجوا إلى الصحراء ، فصلاة الظهر يوم الجمعة وصلاة العيدين تفعل تارة ثنتين وتارة أربعا كصلاة المسافر بخلاف صلاة الفجر ، وعلى هذا تدل آثار الصحابة فانهم كانوا يكرهون من الامام أن يصلي أربعا ويصلون خلفه كما في حديث سلمان وحديث ابن مسعود وغيره مع عثمان ولو كان ذلك عندهم كمن يصلي الفجر أربعا لما استجازوا أن يصلوا أربعا كما لا يستجيز مسلم أن يصلي الفجر أربعا ومن قال انهم لما قعدوا قدر التشهد أدوا الفرض والباقي تطوع قيل له : من المعلوم انه لم ينقل عن أحدهم انه قال نويانا التطوع بالركعتين وأيضا فان ذلك ليس بمشروع فليس لأحد أن يصلي بعد الفجر ركعتين بل قد أنكر النبي ﷺ على من صلى بعد الاقامة السنة وقال الصبح أربعا وقد صلى قبل الامام فكيف إذا وصل الصلاة بصلاة وقد ثبت في الصحيح ان النبي ﷺ نهى أن توصل صلاة بصلاة حتى يفصل بينهما بكلام أو قيام

وقد كان الصحابة ينكرون على من يصلي الجمعة وغيرها بصلاة تطوع فكيف يسوغون ان يصلي الركعتين في السفر ان كان لا يجوز

الاركتان بصلاة تطوع ، وأيضا فلماذا وجب على المقيم خلف المسافر
أن يصلي أربعاً كما ثبت ذلك عن الصحابة وقد وافق عليه أبو حنيفة
وأيضا فيجوز أن يصلي المقيم أربعاً خلف المسافر ركعتين كما كان النبي
ﷺ وخلفاؤه يفعلون ذلك ويقولون اتوا صلاتكم فلما قوم سفر

وهذا مما يبين ان صلاة المسافر من جنس صلاة المقيم فانه قد سلم
جماهير العلماء أن يصلي هذا خلف هذا كما يصلي الظهر خلف من
يصلي الجمعة وليس هذا كمن صلى الظهر قضاء خلف من يصلي الفجر
وأما من قال ان المسافر فرضه أربع وله أن يسقط ركعتين بالقصر
فقوله مخالف للنصوص واجماع السلف والاصول وهو قول متناقض فان
هاتين الركعتين يملك المسافر اسقاطهما لا الى بدل ولا الى نظيره وهذا
يناقض الوجوب فانه يمتنع أن يكون الشيء واجبا على العبد ومع هذا
لا يلزمه فعله ولا فعل بدله ولا نظيره فنعلم بذلك أن الفرض على المسافر
الركعتان فقط ، وهذا الذي يدل عليه كلام أحمد وقدماء الصحابة فانه لم
يشترط في القصر نية وقال لا يجزئني الأربع وتوقف في اجزاء الأربع
ولم ينقل أحد عن أحمد انه قال لا يقصر الا بنية وانما هذا من قول
الخرقي ومن اتبعه ونصوص أحمد وأجوبته كلها مطلقة في ذلك كما قاله
جماهير العلماء وهو اختيار أبي بكر موافقة لقدماء الاصحاب كالخلال وغيره
بل والترمذي وأبي داود وإبراهيم الحربي وغيرهم فانهم لم يشترطوا النية لا في قصر
ولا في جمع ، واذا كان فرضه ركعتين فاذا أتى بها أجزاء ذلك سواء نوى
القصر أو لم ينوه وهذا قول الجماهير كما لك وأبي حنيفة وعامة السلف
وما علمت أحداً من الصحابة والتابعين لهم باحسان اشترط نية لا في

قصر ولا في جمع ولو نوى المسافر الآعام كانت السنة في حقه الر كعتين ، ولو صلى أربعاً كان ذلك مكروهاً كما لم ينوه .
 ولم ينقل قط أحد عن النبي ﷺ أنه أمر أصحابه لا بنية قصر ولا نية جمع ولا كان خلفاؤه وأصحابه يأمرؤن بذلك من يصلي خلفهم مع ان المأمومين أو أكثرهم لا يعرفون ما يفعله الامام فان النبي ﷺ لما خرج في حجته صلى بهم الظهر بالمدينة أربعاً ، وصلى بهم العصر بذي الحليفة ركعتين وخلفه أئم لا يحصي عددهم الا الله كلهم خرجوا يمجون معه وكثير منهم لا يعرف صلاة السفر اما لحدوث عهده بالاسلام واما لكونه لم يسافر بعد لاسما النساء صلوا معه ولم يأمرهم بنية القصر وكذلك جمع بهم بعرفة ولم يقل لهم اني أريد أن أصلي العصر بعد الظهر حتى صلاها .

فصل

الخلافا في السفر الشرعي وحكمه

السفر في كتاب الله وسنة رسوله في القصر والفطر مطلق ثم قد تنازع الناس في جنس السفر وقدره أما جنسه فاختلوا في نوعين (أحدهما) حكمه فمنهم من قال لا تقصر الا في حج أو عمرة أو غزو وهذا قول داود وأصحابه الا ابن حزم ، قال ابن حزم وهو قول جماعة من السلف كما روينا من طريق ابن أبي عدي حدثنا جرير عن الاعمش عن عمارة ابن عمير عن الاسود عن ابن مسعود قال لا يقصر الصلاة الا حاج أو مجاهد . وعن طاوس أنه كان يسأل عن قصر الصلاة فيقول إذا خرجنا

حجاجاً أو عماراً صليناً ركعتين وعن إبراهيم التيمي أنه كان لا يرى القصر إلا في حج أو عمرة أو جهاد، وحجة هؤلاء أنه ليس معنا نص يوجب عموم القصر للمسافر فإن القرآن ليس فيه إلا قصر المسافر إذا خاف أن يفتنه الذين كفروا وهذا سفر الجهاد، وأما السنة فإن النبي ﷺ قصر في حجه وعمره وغزواته فثبت جواز هذا والاصل في الصلاة الإتمام فلا تسقط إلا حيث أسقطتها السنة

ومنه من قال لا يقصر إلا في سفر يكون طاعة فلا يقصر في مباح كسفر التجارة وهذا يذكر رواية عن أحمد، والجمهور يجوزون القصر في السفر الذي يجوز فيه الفطر وهو الصواب لأن النبي ﷺ قال «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة» رواه عنه انس بن مالك السلمي وقد رواه أحمد وغيره بإسناد جيد. وأيضاً فقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن يعلى بن أمية أنه قال لعمر بن الخطاب (ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) فقد أمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» وهذا يبين أن سفر الأمان يجوز فيه قصر العدد وإن كان ذلك صدقة من الله علينا أمرنا بقبولها

وقد قال طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد إن شئنا قبلناها وإن شئنا لم نقبلها فإن قبول الصدقة لا يجب، ليدفعوا بذلك الأمر بالركعتين وهذا غلط فإن النبي ﷺ أمرنا أن نقبل صدقة الله علينا والأمر للإيجاب وكل إحسانه إلينا صدقة علينا فإن لم نقبل ذلك هلكنا وأيضاً فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال صلاة السفر ركعتان تمام

غير قصر على لسان نبيكم وقد خاب من افترى ، كما قال صلاة الجمعة ركعتان وصلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان ، وهذا نقل عن النبي ﷺ أنه سن للمسلمين الصلاة في جنس السفر ركعتين كما سن الجمعة والعديد ولم يخص ذلك بسفر نسك أو جهاد، وأيضا فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة أنها قالت فرضت الصلاة ركعتين فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر، وهذا يبين أن المسافر لم يؤمر بأربع قط وحينئذ فما أوجب الله على المسافر أن يصلي أربعاً وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله لفظ يدل على أن المسافر فرض عليه أربع، وحينئذ فن أوجب على مسافر أربعاً فقد أوجب ما لم يوجبه الله ورسوله .

فازيل قوله وضع يقتضي أنه كان واجبا قبل هذا كما قال أنه وضع عنه الصوم ومعلوم أنه لم يجب على المسافر صوم رمضان قط لكن لما انعقد سبب الوجوب فأخرج المسافر من ذلك سمي وضعا ولأنه كان واجبا في المقام فلما سافر وضع بالسفر كما يقال من أسلم وضعت عنه الجزية مع أنها لا تجب على مسلم بحال ، وأيضا فقد قال صفوان بن محرز قلت لابن عمر حدثني عن صلاة السفر ، قال اتخشى أن يكذب علي قلت لا ؟ قال ركعتان من خالف السنة كفر، وهذا معروف رواه أبو التياح عن مورق الجبل عنه وهو مشهور في كتب الآثار. وفي نطق صلاة السفر ركعتان ومن خالف السنة كفر وبعضهم رفعه إلى النبي ﷺ ، فيبين ان صلاة السفر ركعتان وان ذلك من السنة التي من خالفها فاعتده خلافا فقد كفر. وهذه الأدلة دليل على أن من قال انه لا يقصر الا في سفر واجب فقوله ضعيف ومنهم من قال لا يقصر في السفر المكروه ولا المحرم ويقصر في

المباح وهذا أيضا رواية عن أحمد وهل يقصر في سفر النزهة ؟ فيه عن أحد روايتان : وأما السفر المحرم فذهب الثلاثة مالك والشافعي وأحمد لا يقصر فيه ، وأما أبو حنيفة وطوائف من السلف والخلف فقالوا يقصر في جنس الاسفار وهو قول ابن حزم وغيره ، وأبو حنيفة وابن حزم وغيرهما يوجبون القصر في كل سفر وإن كان محرما كما يوجب الجميع التيمم إذا عدم الماء في السفر المحرم ، وابن عقيل رجح في بعض المواضع القصر والفطر في السفر المحرم

والحجة مع من جعل القصر والفطر مشروعا في جنس السفر ولم يخص سفرا من سفر وهذا القول هو الصحيح فإن الكتاب والسنة قد أطلقا السفر ، قال تعالى (فمن كان مريضا أو على سفر فعدة أيام أخر) كما قال في آية التيمم (وإن كنتم مرضى أو على سفر) الآية وكما تقدمت النصوص الدالة على أن المسافر يصلي ركعتين ، ولم ينقل قط أحد عن النبي ﷺ أنه خص سفرا من سفر مع علمه بأن السفر يكون حراما ومباحا ولو كان هذا مما يختص بنوع من السفر لكان بيان هذا من الواجبات ولو بين ذلك لنقلته الامة وما علمت عن الصحابة في ذلك شيئا . وقد علم الله ورسوله أحكاما بالسفر كقوله تعالى في التيمم (وإن كنتم مرضى أو على سفر) وقوله في الصوم (فمن كان مريضا أو على سفر) وقوله (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن ينفتكمن الذين كفروا) وقول النبي ﷺ « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن » وقوله « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم » وقوله « إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر

الصلاة» ولم يذكر قط في شيء من نصوص الكتاب والسنة تقييد السفر بنوع دون نوع ، فكيف يجوز أن يكون الحكم معلقا بأحد نوعي السفر ولا يبين الله ورسوله ذلك ؟ بل يكون بيان الله ورسوله متناولا للنوعين ، وهكذا في تقسيم السفر إلى طويل وقصير وتقسيم الطلاق بسد الدخول إلى بائن ورجعي ، وتقسيم الإيمان إلى يمين مكفرة وغير مكفرة ، وأمثال ذلك مما تلقى الله ورسوله الحكم فيه بالجنس المشترك العام فجعله بعض الناس نوعين نوعا يتعلق به ذلك الحكم ونوعا لا يتعلق من غير دلالة على ذلك من كتاب ولا سنة لا نصا ولا استنباطا والذين قالوا لا يثبت ذلك في السفر المحرم عمدتهم قوله تعالى في الميتة (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه) وقد ذهب طائفة من المفسرين إلى أن الباغي هو الباغي على الامام الذي يجوز قتاله والعادي هو العادي على المسلمين وهم المحاربون قطاع الطريق ، قالوا فاذا ثبت أن الميتة لا تحل لهم فسائر الرخص أولى ، وقالوا إذا اضطر العاصي بسفوره أمرناه أن يتوب ويأكل ولا نبيح له اتلاف نفسه ، وهذا القول معروف عن أصحاب الشافعي وأحمد ، وأما أحمد ومالك فجوزا له أكل الميتة دون القصر والفطر ، قالوا ولأن السفر المحرم معصية والرخص للمسافر إعانة على ذلك فلا تجوز الإعانة على المعصية

وهذه حجج ضعيفة أما الآية فأكثر المفسرين قالوا المراد بالباغي الذي ينبغي المحرم من الطعام مع قدرته على الحلال والعادي الذي يتعدى القدر الذي يحتاج إليه ، وهذا التفسير هو الصواب دون الأول ، لأن الله أنزل هذا في السور المسكية الانعام والنحل وفي المدينة ، ليعين ما يحل وما يحرم من

الا كل والضرورة لا تختص بسفر ، ولو كانت في سفر فلايس السفر المحرم
مختصا بقطع الطريق ، والخروج على الامام ، ولم يكن على عهد النبي ﷺ
امام يخرج عليه ولا من شرط الخارج أن يكون مسافراً والبغاة الذين
أمر الله بقتالهم في القرآن لا يشترط فيهم أن يكونوا مسافرين ، ولا
كان الذين نزلت الآية فيهم أولاً مسافرين بل كانوا من أهل العوالي
مقيمين واقتتلوا بالنال والجريد فكيف يجوز أن يفسر الآية بما لا تختص
بالسفر وليس فيها كل سفر محرم؟ فالمدكور في الآية لو كان كما قيل لم
يكن مطابقاً للسفر المحرم فانه قد يكون بلا سفر وقد يكون السفر المحرم
بدونه ، وأيضا فقوله (غير باغ) حال من (اضطر) فيجب أن يكون حال
اضطراره وأكله الذي يأكل فيه غير باغ ولا عاد فانه قال (فلا اثم عليه)
ومعلوم أن الاثم انما ينفي عن الأكل الذي هو الفعل لا عن نفس الحاجة
اليه فمعنى الآية فمن اضطر فأكل غير باغ ولا عاد ، وهذا يبين أن المقصود
أنه لا يثني في أكله ولا يتعدى ، والله تعالى يقرن بين البغي والعدوان
فالبغي ما جنسه ظلم والعدوان مجاوزة القدر المباح كما قرن بين الاثم
والعدوان في قوله (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم
والعدوان) فالاثم جنس الشر والعدوان مجاوزة القدر المباح ، فالبغي من
جنس الاثم ، قال تعالى (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد
ما جاءهم العلم بنيا بينهم) وقال تعالى (فمن خاف من موص جنفا أو اثما فأصلح
بينهم فلا اثم عليه) فالاثم جنس لظلم الورثة إذا كان مع العمد ، وأما الجنف
فهو الجنف عليهم بعمد وبغير عمد لكن قال كثير من المفسرين الجنف
الخطأ والاثم العمد لانه لما خص الاثم بالذكور وهو العمد بقي الداخل

في الجنب الخطأ ، ولفظ العدوان من باب تعدي الحدود كما قال تعالى (تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) ونحو ذلك ، ومما يشبه هذا قوله (ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في أمرنا) والاسراف مجاوزة الحد في المباح ، وأما الذنوب فما كان جنسه شر وإن لم يأثموا فلهم ان هذا اعانة على المعصية فلفظ لان المسافر مأمور بأن يصلي ركعتين كما هو مأمور أن يصلي بالتييم وإذا دهم الماء في السفر المحرم كان عليه أن يتييم ويصلي وما زاد على الركعتين ليست طاعة ولا مأمورا بها أحد من المسافرين وإذا فعلها المسافر كان قد فعل منيها عنه فصار صلاة الركعتين مثل أن يصلي المسافر الجمعة خلف مستوطن. فهل يصليها الأركعتين وان كان عاصيا بسفره وان كان إذا صلى وحده صلى أربعاً؟ وكذلك صومه في السفر ليس برأ ولا مأموراً به فان النبي ﷺ ثبت عنه أنه قال «ليس من البر الصيام في السفر» وصومه اذا كان مقيماً أحب الى الله من صيامه في سفر محرم؛ ولو أراد أن يتطوع على الراحة في السفر المحرم لم يمنع من ذلك، واذا اشتبهت عليه القبلة أما كان يتحرى ويصلي؟ ولو أخذت ثيابه أما كان يصلي عرياناً؟ فان قيل هذا لا يمكنه الا هذا قيل والمسافر لم يؤمر الا بركعتين والمشروع في حقه أن لا يصوم ، وقد اختلف الناس لو صام هل يسقط الفرض عنه؟ واتفقوا على أنه اذا صام بعد رمضان أجزاءه ، وهذه المسئلة ليس فيها احتياط ، فان طائفة يقولون من صلى أربعاً أو صام رمضان في السفر المحرم لم يجزئه ذلك كما لو فعل ذلك في السفر المباح عندهم

وطائفة يقولون لا يجزيه الا صلاة أربع وصوم رمضان ، وكذلك

أكل الميتة واجب على المضطر سواء كان في السفر أو الحضر وسواء كانت ضرورة بسبب مباح أو محرم فلو ألقى ماله في البحر واضطر إلى أكل الميتة كان عليه أن يأكلها ، ولو سافر سفرا محرما فأتبعه حتى عجز عن القيام صلى قاعدا ، ولو قاتل قتالا محرما حتى أجهزته الجراح عن القيام صلى قاعدا ، فإن قيل فلو قاتل قتالا محرما هل يصلي صلاة الخوف ؟ قيل يجب عليه أن يصلي ولا يقاتل فإن كان لا يدع القتال المحرم فلا نبيح له ترك الصلاة بل إذا صلى صلاة خائف كان خيرا من ترك الصلاة بالكلية ، ثم هل يعيد ؟ هذا فيه نزاع ، ثم إن أمكن فعلها بدون هذه الأفعال المبطلية في الوقت وجب ذلك عليه لأنه مأمور بها ، وأما أن يخرج الوقت ولم يفعل ذلك ، ففي صحتها وقبولها بعد ذلك نزاع .

﴿ النوع الثاني ﴾ من موارد النزاع أن عثمان كان لا يرى مسافرا إلا من حمل الزاد والمزاد دون من كان نازلا فكان لا يحتاج فيه إلى ذلك كالتاجر والثاني والجاني الذين يكونون في موضع لا يحتاجون فيه إلى ذلك ولم يقدر عثمان للسفر قدرا بل هذا الجنس عنده ليس بمسافر وكذلك قيل أنه لم ير نفسه والذين معه مسافرين بمعنى لما صارت منى معمورة وذكر ابن أبي شينة عن ابن سيرين أنه قال كانوا يقولون السفر الذي تقصر فيه الصلاة الذي يحمل فيه الزاد والمزاد وماخذ هذا القول والله أعلم أن القصر إنما كان في السفر لا في المقام والرجل إذا كان مقيما في مكان يجد فيه الطعام والشراب لم يكن مسافرا بل مقيما بخلاف المسافر الذي يحتاج أن يحمل الطعام والشراب فإن هذا يلحقه من المشقة ما يلحق المسافر من مشقة السفر وصاحب هذا القول كأنه رأي الرخصة إنما تكون للمشقة

والمشقة انما تكون لمن يحتاج الى حمل الطعام والشراب ، وقد نقل
عن غيره كلام يفرق فيه بين جنس وجنس روى ابن ابى شيبة عن علي بن
مسهر عن ابى اسحاق الشيباني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن
عبد الله بن مسعود قال لا يفرنكم سوادكم هذا من صلاتكم فانه من
مصركم فقلوه من مصركم يدل على انه جعل السواد بمنزلة المصر لما كان
تابعه وروى عبد الرزاق عن معمر عن الاعمش عن ابراهيم التيمي عن ابيه
قال كنت مع حذيفة بالمدائن فاستأذنته ان آتي اهلي بالكوفة فأذن لي وشرط
علي ان لا افطر ولا اصلي ركعتين حتى ارجع اليه ويينهما نيف وستون ميلا
وعن حذيفة ان لا يقصر الى السواد وبين الكوفة والسواد تسعون
ميلا وعن معاذ بن جبل وعقبة بن عامر لا يطاء احدكم بماشية احداب
الجبيل أو بطون الاودية وتزعمون انكم سفر لا ولا كرامة انما التقصير في
السفر من البآت (١) من الافق الى الافق

(قلت) هؤلاء لم يذكروا مسافة محدودة للقصر لا بالزمان ولا
بالمكان لكن جعلوا هذا الجنس من السير ليس سفرا كما جعل عثمان
السفر ما كان فيه حمل زاد ومزاد فان كانوا قصدوا ما قصده عثمان من
ان هذا لا يزال يسير في مكان يحمل فيه الزاد والمزاد فهو كالمقيم فقد
وافقوا عثمان لكن ابن مسعود خالف عثمان في اتامه بمنى ، وان كان
قصدهم ان اعمال البلد تبع له كالسواد مع الكوفة وانما المسافر من
خرج من عمل الى عمل كما في حديث معاذ من افق الى افق فهذا هو
الظاهر ولهذا قال ابن مسعود عن السواد فانه من مصركم وهذا كما ان

ماحول مصر من البساتين والمزارع تابعة له فهم يجعلون ذلك كذلك وان طال ولا يجدون فيه مسافة وهذا كما ان المخاليف وهي الامكنة التي يستخلف فيها من هو خليفة عن الامير العام بالمصر الكبير . وفي حديث معاذ من خرج من خلاف الى خلاف يدل على ذلك مارواه محمد بن بشار حدثنا ابو عامر العقدي حدثنا شعبة سمعت قيس بن عمران بن عمير يحدث عن ابيه عن جده انه خرج مع عبد الله ابن مسعود وهو رديفه على بئله مسيرة اربعة فراسخ فصلى الظهر ركعتين ، قال شعبة اخبرني بهذا قيس بن عمران وابوه عمران بن عمير شاهد و عمير مولى ابن مسعود ، فهذا يدل على ان ابن مسعود لم يجد السفر بمسافة طويلة ولكن اعتبر امراً آخر كالأعمال وهذا أمر لا يجد بمسافة ولا زمان لكن بعموم الولايات وخصوصها مثل من كان بدمشق فاذا سافر الى ما هو خارج عن اعمالها كان مسافراً . واصحاب هذه الاقوال كأنهم رأوا ما رخص فيه للمسافر إنما رخص فيه للمشقة التي تلحقه في السفر ، واحتياجه الى الرخصة ، وعلما أن المنتقل في مصر الواحد من مكان الى مكان ليس بمسافر ، وكذلك الخارج الى ما حول مصر كما كان النبي ﷺ يخرج الى قباكل سبت راكباً وماشياً ، ولم يكن يقصر وكذلك المسلمون كانوا ينتابون الجمعة من العوالي ولم يكونوا يقصرون فكان المنتقل في العمل الواحد بهذه المثابة عندهم

وهؤلاء يحتاج إليهم بقصر أهل مكة مع النبي ﷺ بعرفة وزدلفة ومنى ، مع ان هذه تابعة لمكة ومضافة إليها وهي أكثر تبعاً لها من السواد الكوفة وأقرب إليها منها فان بين باب بني شيبه وموقف الامام بعرفة عند الصخرات التي في أسفل جبل الرحمة يريد بهذه المسافة وهذا السير وهم مسافرون وإذا

قيل المكان الذي يسافرون اليه ليس بموضع مقام قيل بل كان هناك قرية نمرة والنبي ﷺ لم يزل بها وكان بها أسواق وقريب منها عرنة التي تصل واحدتها بعرفة ولأنه لا فرق بين السفر إلى بلد تقام فيه وبلد لا تقام فيه إذا لم يقصد الإقامة فإن النبي ﷺ والمسلمين سافروا إلى مكة وهي بلد يمكن الإقامة فيه وما زالوا مسافرين في غزوهم وحجهم وعمرهم وقد قصر النبي ﷺ الصلاة في جوف مكة عام الفتح وقال «يا أهل مكة أعما علاتكم فانا قوم سفر» وكذلك عمر بعده فعل ذلك، رواه مالك بإسناد صحيح ولم يفعل ذلك رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر بنى^(١) ومن نقل ذلك عنهم فقد غلط وهذا بخلاف خروج النبي ﷺ إلى قبا كل سبت راكبا وماشيا وخروجه إلى الصلاة على الشهداء فإنه قبل أن يموت بقليل صلى عليهم وبخلاف ذهابه إلى البقيع وبخلاف قصد أهل العوالي المدينة ليجتمعوا^(٢) بها فإن هذا كله ليس بسفر فإن اسم المدينة متناول لهذا كله وإنما الناس قسمان الأعراب وأهل المدينة ولأن الواحد منهم يذهب ويرجع إلى أهله في يومه من غير أن يتأهب لذلك أهبة السفر فلا يحمل زاداً ولا مزاداً لا في طريقه ولا في المنزل الذي يصل إليه ولهذا لا يسمى من ذهب إلى ربض مدينته مسافراً ولهذا تجب الجمعة على من حول المصر عند أكثر العلماء وهو يقدر بسماع النداء وبفرسخ ولو كان ذلك سفرًا لم تجب الجمعة على من ينشئ لها سفرًا فإن الجمعة لا تجب على مسافر فكيف يجب أن يسافر لها وعلى هذا فالمسافر لم يكن مسافراً لقطعه مسافة محدودة ولا

(١) أي لم يأمرُوا أهل مكة بالانعام لأنهم يعدون في منى مسافرين

(٢) أي ليصلوا الجمعة

لقطعه أياما محدودة بل كان مسافرا الجنس العمل الذي هو سفر وقد يكون مسافرا من مسافة قريبة ولا يكون مسافرا من أبعد منها مثل أن يركب فرسا سابقا ويسير مسافة يريد ثم يرجع من ساعة الى بلده فهذا ليس مسافرا وان قطع هذه المسافة في يوم وليلة ويحتاج في ذلك الى حمل زاد ومزاد فكان مسافرا كما كان سفر أهل مكة الى عرفة ولو ركب رجل فرسا سابقا الى عرفة ثم رجع من يومه الى مكة لم يكن مسافرا يدل على ذلك أن النبي ﷺ لما قال « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن - والمقيم يوما وليلة » فلو قطع يريد في ثلاثة أيام كان مسافرا ثلاثة أيام ولياليهن فيجب أن يمسح مسح سفر ولو قطع البريد في نصف يوم لم يكن مسافرا فالنبي ﷺ انما اعتبر أن يسافر ثلاثة أيام سواء كان سفره حثيثا أو بطيئا سواء كانت الايام طوالا أو قصارا ومن قدره ثلاثة أيام أو يومين جعلوا ذلك بسير الابل والاقدام وجعلوا المسافة الواحدة - هذا يشترك فيه جميع الناس حتى لو قطعها في يوم جعلوه مسافرا ولو قطع مادونها في عشرة أيام لم يجعلوه مسافرا وهذا يخالف لكلام النبي ﷺ وايضا فالنبي ﷺ في ذهابه الى قبا والعوالي واحده ومحيى اصحابه من تلك المواضع الى المدينة انما كانوا يسيرون في عمران بين الابنية والحوائط التي هي النخيل وتلك مواضع الاقامة لا مواضع السفر ، والمسافر لا بد ان يسفر اي يخرج الى الصحراء فان لفظ السفر يدل على ذلك يقال سفرت المرأة عن وجهها اذا كشفتها فاذا لم يبرز الى الصحراء التي ينكشف فيها من بين المساكن لا يكون مسافرا قال تعالى (ومن حولكم من الاعراب منافقون ومن اهل المدينة مردوا

على النفاق) وقال تعالى (ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه) فجعل الناس قسامين أهل المدينة والأعراب. والأعراب هم أهل العود وأهل المدينة هم أهل المدر، فجميع من كان ساكناً في مدر كان من أهل المدينة ولم يكن للمدينة سور ينهبه داخلها من خارجها بل كانت محال، محال، وتسمى المحلة داراً، والمحلة القرية الصغيرة فيها المساكن وحولها النخل والمقابر ليست ابنية متصلة، فبنو مالك بن النجار في قريتهم حوالي دورهم أموالهم ونخيلهم، وبنو عدي بن النجار دارهم كذلك، وبنو مازن بن النجار كذلك، وبنو سالم كذلك وبنو ساعدة كذلك، وبنو الحارث بن الخزرج كذلك، وبنو عمرو بن عوف كذلك وبنو عبد الأشهل كذلك، وسائر بطون الأنصار كذلك، كما قال النبي ﷺ «خير دور الأنصار دار بني النجار ثم دار بني عبد الأشهل ثم دار بني الحارث ثم دار بني ساعدة وفي كل دور الأنصار خير» وكان النبي ﷺ قد نزل في بني مالك بن النجار وهناك بنى مسجده وكان حائطاً لبعض بني النجار فيه نخل وخرب وقبور فأمر بالنخل فقطعت وبالقبور فنبشت وبالخرب فسويت وبني مسجده هناك وكانت سائر دور الأنصار حول ذلك قال ابن حزم ولم يكن هناك مصر قال وهذا أمر لا يجهله أحد بل هو نقل الكوفي عن الكوفي وذلك كله مدينة واحدة كما جعل الله الناس نوعين أهل المدينة ومن حولهم من الأعراب، فمن ليس من الأعراب فهو من أهل المدينة، لم يجعل للمدينة داخلًا وخارجًا وسورًا وربضًا كما يقال مثل ذلك في المدائن المسورة، وقد جعل النبي ﷺ حرم المدينة بريدًا في بريد والمدينة بين

لابتين، واللابة الارض التي تراها حجارة سود وقال «ما بين لابتها حرم»
فما بين لابتها كله من المدينة وهو حرم فهذا يريد لا يكون الضارب
فيه مسافرا. وان كان المكي اذا خرج الى عرفات مسافرا فعرفة ومزدلفة
ومنى صحاري خارجة عن مكة ليست كالعوالي من المدينة وهذا ايضا
مما بين انه لا اعتبار بمسافة محدودة فان المسافر في المصر الكبير لو
سافر يومين او ثلاثة لم يكن مسافرا والمسافر عن القرية الصغيرة اذا
سافر مثل ذلك كان مسافرا فعلم انه لا بد ان يقصد بقية يسافر من مكان
الى مكان فاذا كان ما بين المكانين صحراء لا مساكن فيها يحمل فيها الزاد
والزاد فهو مسافر وان وجد الزاد والمزاد بالمكان الذي يقصده

وكان ثمان جعل حكم المكان الذي يقصده حكم طريقه فلا بد ان يعدم
فيه الزاد والمزاد وخالفه اكثر علماء الصحابة وقولهم ارجع فان النبي ﷺ
قصر بمكة عام فتح مكة وفيها الزاد والمزاد واذا كانت منى قرية فيها زاد
ومزاد فبينها وبين مكة صحراء يكون مسافرا من يقطعها كما كان بين
مكة وغيرها ولكن ثمان قد تأول في قصر النبي ﷺ بمكة انه كان
خائفا لانه لما فتح مكة والكفار كثيرون وكان قد بلغه ان هوازن جمعت
له وعثمان يجوز القصر لمن كان بحضرة عدو وهذا كما يحكى عن عثمان
انه يعني النبي ﷺ انما امرهم بالتمتع لانهم كانوا خائفين وخالفه علي
وعمران بن حصين وابن عمر وابن عباس وغيرهم من الصحابة وقولهم
هو الراجح فان النبي ﷺ في حجة الوداع كان آمنا لا يخاف الا الله
وقد أمر اصحابه بنسخ الحج الى العمرة والقصر وقصر العدد انما هو
معلق بالسفر ولكن اذا اجتمع الخوف والسفر ابيح قصر العدد وقصر

الركعات وقد قال النبي ﷺ هو وعمر بنده لما صليا بمكة «يا هاهنا مكة اتوا صلاتكم فانما قوم سفر» بين أن الواجب لصلاتهم ركعتين مجرد كونهم سفرا فلهذا الحكم تعلق بالسفر ولم يعلقه بالخوف

فعلم ان قصر العدد لا يشترط فيه خوف بحال وكلام الصحابة او اكثرهم من هذا الباب يدل على انهم لم يجعلوا السفر قطع مسافة محدودة او زمان محدود يشترط فيه جميع الناس بل كانوا يجيبون بحسب حال السائل فمن رأوه مسافرا اثبتوا له حكم السفر والا فلا

ولهذا اختلف كلامهم في مقدار الزمان والمكان فروى وكيع عن الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابن عباس قال اذا سافرت يوما الى العشاء فان زدت فقصر ورواه الحجاج بن منهال ثنا ابو عوانة عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابن عباس قال لا يقصر المسافر في مسيرة يوم الى العتمة الا في اكثر من ذلك وروى وكيع عن شعبة عن شبيب عن أبي جرة الضبي قال قلت لابن عباس اقصر الى اليلة ؟ قال تذهب ونجىء في يوم ؟ قلت نعم قال لا الا يوم متاح . فهنا قد نهى ان يقصر اذا رجع الى اهله في يوم هذه مسيرة بريد واذن في يوم وفي الاول نهاء ان يقصر الا في اكثر من يوم وقد روي نحو الاول عن عكرمة موله قال اذا خرجت من عند اهلك فاقصر فاذا أتيت اهلك فأتهم وعن الاوزاعي لا يقصر الا في يوم تام وروى وكيع عن هشام بن ربيعة بن الغار الجرشي عن عطاء بن ابي رباح قلت لابن عباس اقصر الى عرفة ؟ قال لا ولكن الى الطائف وعسفان فذلك ثمانية واربعون ميلا، وروى ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عطاء قلت لابن عباس اقصر الى منى

او عرفة ؟ قال لا ولكن الى الطائف او جدة او عسفان فاذا وردت على ماشية لك أو اهل فأتتم الصلاة وهذا الاثر قد اعتمدته احمد والشافعي . قال ابن حزم من عسفان الى مكة بسير الخلفاء الراشدين اثنان وثلاثون ميلا قال واخبرنا الثقات ان من جدة الى مكة اربعين ميلا (قلت) نفيه عن القصر الى منى وعرفة قد يكون لمن يقصد ذلك لحاجة ويرجع من يومه الى مكة حتى يوافق ذلك ماتقدم من الروايات عنه ويؤيد ذلك ان ابن عباس لا يخفى عليه ان اهل مكة كانوا يقصرون خلف النبي ﷺ واني بكر وعمر في الحج اذا خرجوا الى عرفة ومزدلفة ومنى وابن عباس من اعلم الناس بالسنة فلا يخفى عليه مثل ذلك واصحابه المكيون كانوا يقصرون في الحج الى عرفة ومزدلفة كطاوس وغيره وابن عيينة نفسه الذي روى هذا الاثر عن ابن عباس كان يقصر الى عرفة في الحج وكان اصحاب ابن عباس كطاوس يقول احدهم اترى الناس يعني اهل مكة صلوا في الموسم خلاف صلاة رسول الله ﷺ وهذه حجة قاطعة فانه من المسلمون ان اهل مكة لما حجوا معه كانوا خلقا كثيرا وقد خرجوا معه الى منى يصلون خلفه وانما صلى بمنى ايام منى قصر او الناس كلهم يصلون خلفه اهل مكة وسائر المسلمين لم يأمر احدا منهم ان يتم صلاته ولم ينقل ذلك احد لا باسناد صحيح ولا ضعيف ثم ابو بكر وعمر بعده كانا يصليان في الموسم باهل مكة وغيرهم كذلك ولا يأمران احدا باتمام مع انه قد صح عن عمر بن الخطاب انه لما صلى بمكة قال يا اهل مكة اتموا صلاتكم فانا قوم سفر وهذا ايضا مروى عن النبي ﷺ في اهل مكة عام

الفتح لا في حجة الوداع فإنه في حجة الوداع لم يكن يصلي بمكة بل كان يصلي بمنزله وقد رواه أبو داود وغيره وفي إسناده مقال

والمقصود أن من تدبر صلاة النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة ومنى بأهل مكة وغيرهم وأنه لم ينقل مسلم قط عنه أنه أمرهم باتمام علم قطعا أنهم كانوا يقصرون خلفه وهذا من العلم العام الذي لا يخفى على ابن عباس ولا غيره ولهذا لم يعلم أحد من الصحابة أمر أهل مكة أن يتموا خلف الإمام إذا صلى ركعتين فدل هذا على أن ابن عباس إنما أجاب به من سأله إذا سافر إلى منى أو عرفة سفرا لا ينزل فيه بمنى وعرفة بل يرجع من يومه فهذا لا يقصر عنده لأنه قديين أن من ذهب ورجع من يومه لا يقصر وإنما يقصر من سائر يومه ولم يقل مسيرة يوم بل اعتبر أن يكون السفر يوما وقد استفاض عنه جواز القصر إلى عسفان وقد ذكر ابن حزم أنها اثنان وثلاثون ميلا وغيره يقول أربعة برد ثمانية وأربعون ميلا والذين حدودها ثمانية وأربعين ميلا عمدتهم قول ابن عباس وابن عمر. وأكثر الروايات عنهم يخالف ذلك فلو لم يكن إلا قولهما لم يجوز أن يأخذ ببعض أقوالهما دون بعض بل أما أن يجمع بينهما وأما أن يطلب دليل آخر فكيف والآثار عن الصحابة أنواع أخرى ولهذا كان المحددون ستة عشر فرسخا من أصحاب مالك والشافعي وأحمد إنما لهم طريقان بعضهم يقول لم أجد أحدا قال بأقل من القصر فيما دون هذا فيكون هذا إجماعا وهذه طريقة الشافعي وهذا أيضا منقول عن الليث بن سعد فهذان الإمامان يئنا نذرهما أنهما لم يعلموا من قال بأقل من ذلك وغيرهما قد علم من قال بأقل من ذلك

(والطريقة الثانية) أن يقولوا هذا قول ابن عمر وابن عباس ولا يخالف لهما من الصحابة فصار إجماعاً. وهذا باطل فإنه نقل عنهما هذا وغيره وقد ثبت عن غيرهما من الصحابة ما يخالف ذلك،

ونتم طريقة ثالثة سلكها بعض أصحاب الشافعي وأحمد وهي أن هذا التحديد مأثور عن النبي ﷺ كما رواه ابن خزيمة في مختصر المختصر عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال «يا أهل مكة لا تقصر وافي أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان» وهذا ما يعلم أهل المعرفة بالحديث أنه كذب على النبي ﷺ ولكن هو من كلام ابن عباس، أفترى رسول الله ﷺ أنما حد مسافة القصر لأهل مكة دون أهل المدينة التي هي دار السنة والحجرة والنصرة ودون سائر المسلمين؟ وكيف يقول هذا وقد تواتر عنه أن أهل مكة صلوا خلفه بعرفة ومزدلفة ومنى؟ ولم يحذ النبي ﷺ قط السفر بمسافة لا يريد ولا غير يريد ولا حدها بزمان. ومالك قد نقل عنه أربعة برد كقول الليث والشافعي وأحمد وهو المشهور عنه. قال فإن كانت أرض لأأميال فيها فلا يقصرون في أقل من يوم وليلة للثقل قال وهذا أحب ما تقصر فيه الصلاة إلي. وقد ذكر عنه لا قصر إلا في خمسة وأربعين ميلاً فصاعداً وروى عنه لا قصر إلا في اثنين وأربعين ميلاً فصاعداً وروى عنه لا قصر إلا في أربعين ميلاً فصاعداً وروى عنه إسماعيل بن أبي أويس لا قصر إلا في ستة وأربعين ميلاً قصداً. ذكر هذه الروايات القاضي إسماعيل بن إسحاق في كتابه المبسوط ورأى لأهل مكة خاصة أن يقصروا الصلاة في الحج خاصة إلى منى فما فوقها وهي أربعة أميال وروى عنه ابن القاسم أنه قال فيمن خرج ثلاثة أميال كالرعاء وغيرهم

فتأول فأفطر في رمضان : لا شيء عليه إلا القضاء فقط ، وروى عن الشافعي أنه لا قصر في أقل من ستة وأربعين ميلاً بالهاشمي

والأخبار عن ابن عمر أنواع فروى محمد بن المثنى حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي حدثنا سفيان الثوري سمعت جبلة بن سحيم يقول سمعت ابن عمر يقول لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة . وروى ابن أبي شيبة حدثنا وكيع حدثنا مسعر بن محارب بن زياد سمعت ابن عمر يقول إني لا أسافر الساعة من النهار فأقصر يعني الصلاة . محارب قاضي الكوفة من خيار التابعين أحد الأئمة ومسعر أحد الأئمة . وروى ابن أبي شيبة حدثنا علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن محمد بن زيد بن خليفة عن ابن عمر قال تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال . قال ابن حزم : محمد بن زيد هو طائي ولاء محمد بن أبي طالب القضاء بالكوفة مشهور من كبار التابعين . وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قصر إلى ذات النصب قال وكنت أسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر قال عبد الرزاق ذات النصب من المدينة على ثمانية عشر ميلاً فهذا نافع يخبر عنه أنه قصر في ستة فراسخ وأنه كان يسافر بريداً وهو أربعة فراسخ فلا يقصر وكذلك روى عنه ما ذكره فنذكر حدثنا شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب قال خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب إلى ذات النصب وهي من المدينة على ثمانية عشر ميلاً فلما أتاهما قصر الصلاة ، وروى معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة في مسيرة أربعة برد

وما تقدم من الروايات يدل على أنه كان يقصر في هذا وفي ما هو أقل

منه وروى وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالي الاسدي قال سألت ابن عمر عن تقصير الصلاة قال حاج أو معتمر أو غاز ؟ فقلت لا ولكن أحداً يكون له الضيعة في السواد ، فقال تعرف السويداء ؟ فقلت سمعت بها ولم أرها قال فانها ثلاث وليتان وليلة للسرع اذا خرجنا اليها قصرنا قال ابن حزم من المدينة الى السويداء اثنان وسبعون ميلاً أربعة وعشرون فرسخاً

(قلت) فهذا مع ما تقدم يبين أن ابن عمر لم يذكر ذلك محديداً لكن بين بهذا جواز القصر في مثل هذا لأنه كان قد بلغه أن أهل الكوفة لا يقصرون في السواد فأجابه ابن عمر بجواز القصر

وأما ما روي " من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه مال له بخير وهي مسيرة ثلاث قواصد لم يقصر فيما دونه ، وكذلك ما رواه حماد بن سلمة عن أيوب بن حميد كلاهما عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخير وهي بقدر الاهواز من البصرة لا يقصر فيما دون ذلك — قال ابن حزم بين المدينة وخير كما بين البصرة والاهواز وهي مائة ميل غير أربعة أميال قال وهذا مما اختلف فيه على ابن عمر ثم على نافع أيضاً عن ابن عمر

(قلت) هذا النفي وهو أنه لم يقصر فيما دون ذلك غلط قطعاً ليس هذا حكاية عن قوله حتى يقال أنه اختلف اجتهد به بل نفي لقصره فيما دون ذلك وقد ثبت عنه بالرواية الصحيحة من طريق نافع وغيره أنه قصر فيما دون ذلك فهذا قد يكون غلطاً فمن روى عن أيوب أن قدر أن نافعاً روى

هذا فيكون حين حدث بهذا قد نسي أن ابن عمر قصر فيما دون ذلك
فانه قد ثبت عن نافع عنه انه قصر فيما دون ذلك

وروى حماد بن زيد حدثنا أنس بن سيرين قال خرجت مع أنس بن
مالك الى أرضه وهي على رأس خمسة فراسخ فصلى بنا العصر في سفينة
وهي تجري بنا في دجلة قاعداً على بساط ركعتين ثم سلم ثم صلى بنا ركعتين
ثم سلم . وهذا فيه انه انما خرج الى أرضه المذكورة ولم يكن سفره الى
غيرها حتى يقال كانت من طريقه فقصر في خمسة فراسخ وهي يريد
وربع وفي صحيح مسلم حدثنا ابن أبي شيبة وابن بشار كلاهما عن غندر
عن شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائي سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة
فقال كان رسول الله ﷺ اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ -
شعبة شك - صلى ركعتين ولم ير أنس أن يقطع من المسافة الطويلة
هذا لأن السائل سأله عن قصر الصلاة وهو سؤال عما يقصر فيه
ليس سؤالاً عن أول صلاة يقصرها ثم انه لم يقل أحد إن أول صلاة
لا يقصرها الا في ثلاثة أميال أو أكثر من ذلك فليس في هذا جواب
لو كان المراد ذلك ولم يقل ذلك أحد فدل على أن أنساً أراد انه من
سافر هذه المسافة قصر ، ثم ما أخبر به عن النبي صلى الله عليه وسلم فعل
من النبي ﷺ لم يبين هل كان ذلك الخروج هو السفر أو كان ذلك
هو الذي قطعه من السفر فان كان اراد به ان ذلك كان سفره فهو نص ،
وان كان ذلك الذي قطعه من السفر فأنس بن مالك استدل بذلك على
انه يقصر اليه اذا كان هو السفر يقول انه لا يقصر الا في السفر فلو لا
ان قطع هذه المسافة سفر لما قصر

وهذا يوافق قول من يقول لا يقصر حتى يقطع مسافة تكون سفرًا لا يكتفي مجرد قصده المسافة التي هي سفر وهذا قول ابن حزم وداود وأصحابه ، وابن حزم يحد مسافة القصر بميل لكن داود وأصحابه يقولون لا يقصر إلا في حج أو عمرة أو غزو ، وابن حزم يقول إنه يقصر في كل سفر ، وابن حزم عنده أنه لا يفطر إلا في هذه المسافة وأصحابه يقولون إنه يفطر في كل سفر بخلاف القصر لأن القصر ليس عندهم فيه نص عام عن الشارع وإنما فيه فعله أنه قصر في السفر ولم يجدوا أحداً قصر فيما دون ميل ، ووجدوا الميل منقولاً عن ابن عمر . وابن حزم يقول السفر هو البروز عن محلة الإقامة ، لكن قد علم أن النبي ﷺ خرج إلى البقيع لدفن الموتى وخرج إلى الفضاء للغائط والناس معه فلم يقصروا ولم يفطروا فخرج هذا عن أن يكون سفرًا ولم يجدوا أقل من ميل يسمى سفرًا فإن ابن عمر قال لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة فلما ثبت أن هذه المسافة جعلها سفرًا ولم نجد أعلا منها يسمى سفرًا جعلنا هذا هو الحد ، قال وما دون الميل من آخر بيوت قريته له حكم الحضر فلا يقصر فيه ولا يفطر ، وإذا بلغ الميل حينئذ صار له سفر يقصر فيه الصلاة ويفطر فيه فمن حينئذ يقصر ويفطر وكذلك إذا رجع فكان على أقل من ميل فإنه يتم ليس في سفر يقصر فيه

(قلت) جعل هؤلاء السفر محدوداً في اللغة قالوا : وأقل ما سمعنا أنه يسمى سفرًا هو الميل وأولئك جعلوه محدوداً بالشرع وكلا القولين ضعيف ، أما الشارع فلم يحدده ، وكذلك أهل اللغة لم ينقل أحد عنهم أنهم قالوا : الفرق بين ما يسمى سفرًا وما لا يسمى سفرًا هو مسافة محدودة ،

بل نفس تحديد السفر بالمسافة باطل في الشرع واللغة ، ثم لو كان محدوداً بمسافة ميل ، فإن أريد أن الميل يكون من حدود القرية المختصة به فقد كان النبي ﷺ يخرج أكثر من ميل من محله في الحجاز ولا يقصر ولا يفطر ، وإن أراد من المكان المجتمع الذي يشمل اسم مدينة ميلا قيل له فلا حجة لك في خروجه إلى المقابر والغائط لأن تلك لم تكن خارجا عن آخر حد المدينة ، ففي الجملة كان يخرج إلى العوالي وإلى أحد كما كان يخرج إلى المقابر والغائط وفي ذلك ما هو أبعد من ميل ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يخرجون من المدينة إلى أكثر من ميل ويأتون إليها أبعد من ميل ولا يقصرون كخروجهم إلى قباء والعوالي وأحد ، ودخلهم للجمعة وغيرها من هذه الأماكن

وكان كثير من مساكن المدينة عن مسجده أبعد من ميل فإن حرم المدينة يريد في يريد حتى كان الرجلان من أصحابه لبعدهما المكان يتناوبان الدخول يدخل هذا يوما وهذا يوما كما كان عمر بن الخطاب وصاحبه الانصاري يدخل هذا يوما وهذا يوما ، وقول ابن عمر لو خرجت ميلا فصرت الصلاة هو كقوله اني لاسافر الساعة من النهار فأقصر ، وهذا إما أن يريد به ما يقطعه من المسافة التي يقصدها فيكون قصده اني لا أؤخر القصر إلى أن أقطع مسافة طويلة وهذا قول جماهير العلماء إلا من يقول اذا سافر نهرا لم يقصر إلى الليل

وقد احتج العلماء على هؤلاء بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالمدينة أربعا والعصر بذى الحليفة ركعتين ، وقد يحمل حديث أنس على هذا لكن فله يدل على المعنى الاول ، أو يكون مراد ابن عمر من سافر

قصر ، ولو كان قصده هذه المسافة اذا كان في صحراء بحيث يكون مسافراً لا يكون متنقلاً بين المساكن فان هذا ليس بمسافر باتفاق الناس ، واذا قدر أن هذا مسافر فلو قدر أنه مسافر أقل من الميل بعشرة أذرع فهو أيضاً مسافر ، فالتحديد بالمسافة لا أصل له في شرع ولا لغة ، ولا عرف ولا عقل ، ولا يعرف عموم الناس مساحة الارض فلا يجعل ما يحتاج اليه عموم المسلمين معلقاً بشيء لا يعرفونه ، ولم يمسح أحد الارض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا قدر النبي صلى الله عليه وسلم الارض لا بأميل ولا فراسخ والرجل قد يخرج من القرية إلى صحراء لحطب يأتي به فيغيب اليومين والثلاثة فيكون مسافراً وإن كانت المسافة أقل من ميل ، بخلاف من يذهب ويرجع من يومه فانه لا يكون في ذلك مسافراً فان الاول يأخذ الزاد والمزاد بخلاف الثاني فالمسافة القريبة في المدة الطويلة تكون سفراً ، والمسافة البعيدة في المدة القليلة لا تكون سفراً فالسفر يكون بالعمل الذي سمي سفراً لاجله . والعمل لا يكون إلا في زمان فاذا طال العمل وزمانه فاحتاج إلى ما يحتاج اليه المسافر من الزاد والمزاد سمي مسافراً وإن لم تكن المسافة بعيدة ، واذا قصر العمل والزمان بحيث لا يحتاج إلى زاد ومزاد لم يسم سفراً ، وإن بعدت المسافة فالاصل هو العمل الذي يسمى سفراً ، ولا يكون العمل إلا في زمان فيعتبر العمل الذي هو سفر ولا يكون ذلك إلا في مكان يسافر من الاماكن وهذا ما يعرفه الناس بعاداتهم ليس له حد في الشرع ولا اللغة ، بل ماسموه سفراً فهو سفر .

فصل

وأما الإقامة فهي خلاف السفر فالناس رجالان مقيم ومسافر، ولهذا كانت أحكام الناس في الكتاب والسنة أحد هذين الحكيمين إما حكم مقيم وإما حكم مسافر، وقد قال تعالى (يوم ظعنكم ويوم أقامتكم) فجعل للناس يوم ظعن ويوم إقامة، والله تعالى أوجب الصوم وقال (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) فمن ليس مريضاً ولا على سفر فهو الصحيح المقيم، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة» فمن لم يوضع عنه الصوم وشطر الصلاة فهو المقيم.

وقد أقام النبي صلى الله عليه وسلم في حجته بمكة أربعة أيام ثم ستة أيام بمكة ومزدلفة وترفة يقصر الصلاة هو وأصحابه فدل أنهم كانوا مسافرين، وأقام في غزوة الفتح تسعة عشر يوماً يقصر الصلاة، وأقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة، ومعلوم بالعادة أن ما كان يفعل بمكة وتبوك لم يكن ينقضي في ثلاثة أيام ولا أربعة حتى يقال إنه كان يقول اليوم أسافر غداً أسافر، بل فتح مكة وأهلها وما حولها كفار محاربون له وهي أعظم مدينة فتحها وفتحها ذلت الأعداء، وأسلمت العرب، وسرى السرايا إلى النواحي ينتظر قدومهم، ومثل هذه الأمور مما يعلم أنها لا تنقضي في أربعة أيام، فلم أنه أقام لأمور يعلم أنها لا تنقضي في أربعة وكذلك في تبوك.

وأيضاً فمن جعل للمقام حداً من الايام إما ثلاثة وإما أربعة ، وإما عشرة ، وإما اثني عشر ، وإما خمسة عشر ، فإنه قال قولاً لا دليل عليه من جهة الشرع وهي تقديرات متقابلة . فقد تضمنت هذه الاقوال تقسيم الناس إلى ثلاثة أقسام : إلى مسافر وإلى مقيم مستوطن وهو الذي ينوي المقام في المكان ، وهذا هو الذي تنعقد به الجمعة وتجب عليه ، وهذا يجب عليه اتمام الصلاة بلا نزاع فإنه المقيم المقابل للمسافر (والثالث) مقيم غير مستوطن أوجبوا عليه اتمام الصلاة والصيام ، وأوجبوا عليه الجمعة وقالوا لا تنعقد به الجمعة ، وقالوا إنما تنعقد الجمعة بمستوطن

وهذا التقسيم وهو تقسيم المقيم الى مستوطن وغير مستوطن تقسيم لا دليل عليه من جهة الشرع ، ولا دليل على أنها تجب على من لا تنعقد به ، بل من وجبت عليه انعقدت به ، وهذا إنما قالوه لما أثبتوا مقيماً يجب عليه اتمام الصيام ووجدوه غير مستوطن فلم يمكن أن يقولوا تنعقد به الجمعة فإن الجمعة إنما تنعقد بالمستوطن ، لكن إيجاب الجمعة على هذا ، وإيجاب الصيام والاطعام على هذا هو الذي يقال إنه لا دليل عليه ؛ بل هو مخالف للشرع ، فإن هذه حال النبي صلى الله عليه وسلم بمكة في غزوة الفتح وفي حجة الوداع وحاله بقبوك ، بل وهذه حال جميع الحجيج الذين يقدمون مكة ليقضوا مناسكهم ثم يرجعوا ، وقد يقدم الرجل بمكة رابع ذي الحجة وقد يقدم قبل ذلك يوماً أو أيام ، وقد يقدم بعد ذلك ، وهم كلهم مسافرون لا تجب عليهم الجمعة ولا اتمام ، والنبي ﷺ قدم صبح رابعة من ذي الحجة وكان يصلي ركعتين لكن من أين لهم أنه لو قدم صبح ثالثة وثانية كان يتم ويأمر اصحابه بالاطعام ؟ ليس في قوله وعمله ما يدل على ذلك ولو كان

هذا حدا فاصلا بين المقيم والمسافر لبينه للمسلمين كما قال تعالى (وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدىم حتى بين لهم ما يتقون) والتمييز بين المقيم والمسافر بنية ايام معدودة يقيمها ليس هو امرا معلوما لا بشرع ولا لغة ولا عرف وقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجر ان يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا والقصر في هذا جائز عند الجماعة وقد سماه اقامة ورخص للمهاجر ان يقيمها فلو اراد المهاجر ان يقيم اكثر من ذلك بعد قضاء النسك لم يكن له ذلك وليس في هذا ما يدل على ان هذه المدة فرق بين المسافر والمقيم بل المهاجر ممنوع ان يقيم بمكة اكثر من ثلاث بعد قضاء المناسك ان الثلاث مقدار يرخص فيه فيما كان محظورا الجنس قال صلى الله عليه وسلم «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحب على ميت فوق ثلاث الا على زوج» وقال «لا يحل لمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاث» وجعل ما تحرم المرأة بعده من الطلاق ثلاثا فاذا طلقها ثلاث مرات حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره لان الطلاق في الاصل مكروه فايح منه للحاجة ما تدعو اليه الحاجة وحرمت عليه بعد ذلك الى الناية المذكورة ، ثم المهاجر لو قدم مكة قبل الموسم بشهر اقام الى الموسم فان كان لم يبع له الا فيما يكون سفرا كانت اقامته الى الموسم سفرا فتصرف فيه الصلاة وايضا فالنبي صلى الله عليه وسلم واصحابه قدموا صبح رابعة من ذي الحجة فلو اقاموا بمكة بعد قضاء النسك ثلاثا كان لهم ذلك ولو اقاموا اكثر من ثلاث لم يجز لهم ذلك وجاز لغيرهم ان يقيم اكثر من ذلك ، وقد اقام المهاجرون مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح قريبا من عشرين يوما بمكة ولم يكونوا بذلك مقيمين اقامة خرجوا بها عن السفر ولا كانوا ممنوعين لانهم كانوا مقيمين

لاجل تمام الجهاد وخرجوا منها الى غزوة حنين وهذا بخلاف من لا يقدم
الا للنفس فانه لا يحتاج الى اكثر من ثلاث

فعلم ان هذا التحديد لا يتعلق بالقصر ولا بتحديد السفر والذين
حدوا ذلك باربعة منهم من احتج باقامة المهاجر وجعل يوم الدخول والخروج
غير محسوب ومنهم من بنى ذلك على ان الاصل في كل من قدم المصّر
ان يكون مقيما يتم الصلاة لكن ثبتت الاربعة باقامة النبي ﷺ في حجة
فانه اقامها وقصر وقالوا في غزوة الفتح وتبوك انه لم يكن عزم على اقامة
مدة لانه كان يريد عام الفتح غزو حنين وهذا الدليل مبني على انه من
قدم المصّر فقد خرج عن حد السفر وهو ممنوع بل هو مخالف للنص
والاجماع والعرف ، فان التاجر الذي يقدم ليشتري سلعة او يبيعها
ويذهب هو مسافر عند الناس وقد يشتري السلعة ويبيعها في مدة ايام
ولا يحسد الناس في ذلك حدا

والذين قالوا يقصر الى خمسة عشر قالوا هذا غاية ما قيل وما
زاد على ذلك فهو مقيم بالاجماع ، وليس الامر كما قالوه واهم امر بالانتماء
فيما زاد على الاربعة احتياطا واختلفت الرواية عنه اذا نوى اقامة احدى
وعشرين هل يتم او يقصر لتردد الاجتهاد في صلاة النبي صلى الله
عليه وسلم يوم الرابع فان كان صلى الفجر بمببته وهو ذوطوى فانما صلى
بمكة عشرين صلاة وان كان صلى الصبح بمكة فقد صلى بها احدى
وعشرين صلاة والصحيح انه انما صلى الصبح يومئذ بذى طوى ودخل
مكة ضحى كذلك جاء مصرحاً به في احاديث ، قال احمد في رواية الاثرم
اذا عزم على ان يقيم اكثر من ذلك اتم واحتج بان النبي ﷺ قدم لصبح رابعة

قال فاقام اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الفجر بالا بطح يوم الثامن وكان يقصر الصلاة في هذه الايام وقد اجمع على اقامتها، فاذا اجمع ان يقيم كما اقام النبي صلى الله عليه وسلم قصر فلذا اجمع على اكثر من ذلك اتم قال الاثرم قلت له فلم لم يقصر على ما زاد من ذلك؟ قال لانهم اختلفوا فيأخذ بالاحوط فيتم. قال قيل لابي عبدالله يقول أخرج اليوم أخرج غداً يقصر؟ فقال هذا شيء آخر هذا لم يعزم. فاحمد لم يذكر دليلاً على وجوب الاتمام انما اخذ بالاحتياط وهذا لا يقتضي الوجوب وايضا فانه معارض بقول من يوجب القصر ويجعله عزيمة في الزيادة، وقد روى الاثرم حدثنا الفضل بن دكين حدثنا مسعر عن حبيب بن ابي ثابت عن عبد الرحمن بن المسور قال اقننا مع سعد بزمان او بزمان شهرين فكان يصلي ركعتين ونصلي اربعا فذكرنا ذلك له فقال نحن اعلم قال الاثرم حدثنا سلمان بن حرب حدثنا حماد عن ايوب عن نافع ان ابن عمر أقام با ذريجان ستة اشهر يصلي ركعتين وقد حال الثلج بينه وبين الدخول قال بعضهم والثاب الذي يتفق في هذه المدة يعلم انه لا يذوب في اربعة ايام فقد اجمع اقامة اكثر من اربع قال الاثرم حدثنا مسلم بن ابراهيم حدثنا هشام حدثنا يحيى عن حفص بن عبيد الله ان انس بن مالك اقام بالشام سنتين يقصر الصلاة. قال الاثرم حدثنا الفضل بن دكين حدثنا هشام حدثنا ابن شهاب عن سلم قال كان ابن عمر اذا اقام بمكة قصر الصلاة الا ان يصلي مع الامام وان اقام شهرين الا ان يجمع الاقامة وابن عمر كان يقدم قبل الموسم بمدة طويلة حتى انه كان احيانا يحرم بالحج من هلال ذي الحجة وهو كان من المهاجرين فما كان يحل له المقام بعد قضاء نسكه اكثر من ثلاث ولهذا

أوصى لما مات أن يدفن بسرف لكونها من الحل حتى لا يدفن في الأرض التي هاجر منها ، وقال الأثرم حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال ما كان ابن عمر يصلي بمكة إلا ركعتين إلا أن يرفع المقام ولهذا أقام مرة ثنتي عشر يصلي ركعتين وهو يريد الخروج وهذا يبين أنه كان يصلي قبل الموسم ركعتين مع أنه نوى الإقامة إلى الموسم وكان ابن عمر كثير الحج وكان كثيراً ما يأتي مكة قبل الموسم مدة طويلة قال الأثرم حدثنا بن الطباع حدثنا القاسم بن موسى الفقير عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن ابن عمر عن أبي أيوب الأنصاري وأبا صرمة الأنصاري وعقبة بن عامر شتوا بارض الروم فصاموا رمضان وقاموه واتموا الصلاة ، قال الأثرم حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن منصور عن أبي وائل قال خرج مسروق إلى السلسلة فقصر الصلاة فأقام سنين يقصر حتى رجع وهو يقصر قيل يا أبا عائشة ما يحملك على هذا ؟ قال اتباع السنة

فصل

والذين لم يكرهوا أن يصلي المسافر أربعا ظنوا أن النبي ﷺ فعل ذلك أو فعله بعض أصحابه على عهده ، فافروه عليه وظنوا أن صلاة المسافر ركعتين ، وأربعا بمنزلة الصوم والفطر في رمضان وقد استفاضت الأحاديث الصحيحة بأنهم كانوا يسافرون مع النبي ﷺ فمنهم الصائم ومنهم المفطر ، وهذا مما اتفق أهل العلم على صحته وأما ما ذكروه من الترييع فحسبه بعض أهل العلم صحيحاً وبذلك استدلل الشافعي وبعض أصحاب أحمد قال الشافعي لما ذكر قول النبي ﷺ « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »

فدل على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة
لا حرم من الله أن يقصر ودل على أن يقصر في السفر بلا خوف إن شاء المسافر
أن عائشة قالت كل ذلك فعل رسول الله ﷺ آتم في السفر وقصر قلت وهذا
الحديث رواه الدارقطني وغيره من حديث أبي عاصم حدثنا عمر بن سعيد عن
عطاء بن أبي رباح عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر ويتم
ويفطر ويصوم قال الدارقطني هذا اسناد صحيح، قال البيهقي ولهذا شاهد
من حديث دهم بن صالح والمغيرة بن زياد وطلحة بن عمرو وكلهم ضعيف
وروي حديث دهم بن صالح من حديث عبيد الله بن موسى حدثنا دهم بن صالح
الكندي عن عطاء عن عائشة قالت كنا نصلي مع النبي ﷺ إذا خرجنا
إلى مكة أربعا حتى نرجع

وروي حديث المغيرة وهو أشهرها عن عطاء عن عائشة أن النبي
ﷺ كان يقصر في السفر ويتم وروي حديث طلحة بن عمرو عن عطاء
عن عائشة قالت: كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ قد آتم وقصر وصام
في السفر وافطر. قال البيهقي وقد قال عمر بن ذر كوفي ثقة أنا عطاء بن
أبي رباح أن عائشة كانت تصلي في السفر المكتوبة أربعا وروي ذلك
باسناده ثم قال وهو كالموافق لرواية دهم بن صالح وإن كان في رواية
دهم زيادة سند (قلت) أما ما رواه الثقة عن عطاء عن عائشة من أنها كانت
تصلي أربعا فهذا ثابت عن عائشة معروف عنها من رواية عروة وغيره عن
عائشة وإذا كان إنما اسنده هؤلاء الضعفاء والثقة وثقوه على عائشة دل
ذلك على ضعف المسند ولم يكن ذلك شاهدا للمسند قال ابن حزم في هذا
الحديث انفرد به المغيرة بن زياد ولم يروه غيره وقد قال فيه أحمد بن حنبل

ضعيف كل حديث اسنده منكر (قلت) فقد روي من غير طريقه لكنه ضعيف أيضا وقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه سئل عن هذا الحديث فقال هذا حديث منكر وهو كما قال الامام أحمد وان كان طائفة من أصحابه قد احتجوا به موافقة لمن احتج به كالشافعي ولا ريب أن هذا حديث مكذوب على النبي ﷺ مع أن من الناس من يقول لفظه كان يقصر في السفر وتم ويفطار وتصوم بمعنى انها هي التي كانت تتم وتصوم وهذا أشبه بما روي عنها من غير هذا الوجه من أنه كذب عليها أيضا قال البيهقي وله شاهد قوي باسناد صحيح وروي من طريق الدارقطني من طريق محمد بن يوسف حدثنا العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود عن أبيه عن عائشة قالت خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة في رمضان فأفطار رسول الله ﷺ وصمت وقصر وأتممت فقلت يا رسول الله باني أنت وأمي أفطرت وصمت وقصرت وأتممت قال «أحسن يا عائشة» ورواه البيهقي من طريق آخر عن القاسم بن الحكم ثنا العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود عن عائشة لم يذكر إياه قال الدارقطني الاول متصل وهو اسناد حسن وعبد الرحمن قد ادرك عائشة فدخل عليها وهو مرافق ورواه البيهقي من وجه ثالث من حديث أبي بكر النيسابوري ثنا عباس الدوري ثنا أبو نعيم حدثنا العلاء بن زهير ثنا عبد الرحمن بن الاسود عن عائشة أنها اعترت مع رسول الله ﷺ من المدينة الى مكة حتى اذا قدمت قالت: يا رسول الله باني أنت وأمي قصرت وأتممت وأفطرت وصمت فقال «أحسن يا عائشة» وما عاب علي. قال أبو بكر النيسابوري هكذا قال أبو نعيم عن عبد الرحمن عن عائشة وبن قال عن أبيه

في هذا الحديث فقد أخطأ

(قلت) أبو بكر النيسابوري امام في الفقه والحديث، وكان له عناية بالاحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الالفاظ وهو أقرب الى طريقته أهل الحديث والعلم التي لا تمصب فيها لقول أحد من الفقهاء مثل أئمة الحديث المشهورين ولها راجع هذه الطريق وكذلك أهل السنن المشهورة لم يروه أحد منهم إلا النسائي ولفظه عن عائشة أنها احتمرت مع رسول الله ﷺ من المدينة الى مكة حتى اذا قدمت قالت يا رسول الله بأي أنت وأمي قصرت وأتممت وافطرت وصمت فقال «أحسنيت يا عائشة» وما عاب علي وهذا بخلاف من قد يقصد نصر قول شخص معين فتنتطق له من الأدلة ما لو خلا عن ذلك القصد لم يتكلمه والحكم بطلانها

والصواب ما قاله أبو بكر وهو أن هذا الحديث ليس بمتصل وعبد الرحمن انما دخل على عائشة وهو صبي ولم يضبط ما قالته وقال فيه أبو محمد بن حزم هذا الحديث تهرده به الملاء بن زهير الأزدي لم يروه غيره وهو مجهول وهذا الحديث خطأ قطعاً فإنه قال فيه انها خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة في رمضان وهو معلوم باتفاق أهل العلم ان رسول الله ﷺ لم يمتز في رمضان قط ولا خرج من المدينة في عمرة في رمضان بل ولا خرج الى مكة في رمضان قط الا عام الفتح فإنه كان حينئذ مسافراً في رمضان وفتح مكة في شهر رمضان سنة ثمان باتفاق أهل العلم وفي ذلك السفر كان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر فلم يكن يصلي بهم الا ركعتين ولا نقل أحد من أصحابه عنه انه صلى في السفر أربعاً والحديث المتقدم خطأ كما سنبينه ان شاء الله تعالى، وعام فتح مكة لم يمتز، بل ثبت بالنقل المستفيضة التي

اتفق عليها اهل العلم به انه انما اعتمر بعد الهجرة اربع عمر منها ثلاث في ذي القعدة ، والرابعة مع حجه : عمره الحديبية لما صده المشركون فحل بالحديبية بالاحصار ولم يدخل مكة ، وكانت في ذي القعدة . ثم اعتمر في العام القابل عمره القضية ، وكانت في ذي القعدة ايضا ، ثم لما قسم غنائم حنين بالجرانة اعتمر من الجرانة ، وكانت عمرته في ذي القعدة ايضا ، والرابعة مع حجه ، ولم يعتمر بعد حجه لا هو ولا احد ممن حج معه الا عائشة لما كانت قد حاضت وامرها أن تهل بالحج ، ثم امرها مع أخيها عبد الرحمن من التمتع . ولهذا قيل لما بني هناك من المساجد مساجد عائشة فانه لم يعتمر احد من الصحابة على عهد النبي ﷺ لا قبل الفتح ولا بعده عمره من مكة الا عائشة . فهذا كله مما تواترت به الاحاديث الصحيحة مثل ما في الصحيحين عن انس ان رسول الله ﷺ اعتمر اربع عمر كلهن في ذي القعدة الا التي مع حجه : عمره من الحديبية في ذي القعدة وعمره من العام المقبل في ذي القعدة وعمره من الجرانة في ذي القعدة حيث قسم غنائم حنين وعمره مع حجه . وهذا لفظ مسلم . ولفظ البخاري اعتمر اربعا عمره الحديبية في ذي القعدة حيث صده المشركون ، وعمره في العام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم ، وعمره حنين من الجرانة حيث قسم غنائم حنين وعمره مع حجه

وفي الصحيحين عن البراء بن عازب قال اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل ان يحج مرتين . وهذا لفظ البخاري . وأراد بذلك العمرة التي آتمها وهي عمره القضية والجرانة . وأما الحديبية فلم يمكن آتمها بل كان منحصر لما صده المشركون وفيها أنزل الله آية الحصار

باتفاق أهل العلم وقد ثبت في الصحيح عن عائشة لما قيل لها إن ابن عمر قال إن رسول الله ﷺ اعتمر في رجب فقالت يغفر الله لابي عبد الرحمن ما اعتمر رسول الله ﷺ الا وهو معه وما اعتمر في رجب قط ما اعتمر الا وهو معه وفي رواية عن عائشة قالت لم يعتمر رسول الله ﷺ الا في ذي القعدة وكذلك عن ابن عباس رواها ابن ماجه وقد روي ابو داود عنها قالت اعتمر رسول الله ﷺ عمرتين عمرة في ذي القعدة وعمرة في شوال . وهذا ان كان ثابتاً عنها فلمله ابتداء سفره كان في شوال ولم تقل قط انه اعتمر في رمضان فلم أن ذلك خطأ محض

واذا ثبت بالا حاديث الصحيحة أنه لم يعتمر الا في ذي القعدة وثبت أيضاً أنه لم يسافر من المدينة الى مكة ودخلها الا ثلاث مرات عمرة القضية ثم غزوة الفتح ثم حجة الوداع وهذا مما لا يتنازع فيه أهل العلم بالحديث والسيرة وأحوال رسول الله ﷺ ولم يسافر في رمضان الى مكة الا غزوة الفتح كان كل من هذين دليلاً قاطعاً على ان هذا الحديث الذي فيه انها اعتمرت معه في رمضان وقالت أتممت وصمت فقال احسنت خطأ محض فلم قطعاً أنه باطل لا يجوز لمن علم حاله ان يرويه عن النبي ﷺ لقوله « من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » ولكن من حدث من العلماء الذين لا يستحلون هذا فلم يعلموا أنه كذب

فان قيل فيكون قوله في رمضان خطأ وسائر الحديث يمكن صدقه قيل بل جميع طرقه تدل على أن ذلك كان في رمضان لانها قالت قلت أفطرت وصمت وقصرت وأتممت فقال احسنت يا عائشة وهذا انما يقال في الصوم الواجب . واما السفر في غير رمضان فلا يذكر فيه مثل

هذا لانه معلوم أن الفطر فيه جائز . وأيضا فقد روى البيهقي وغيره
بالاسناد الثابت عن الشعبي عن عائشة انها قالت فرضت الصلاة ركعتين
ركعتين الا المغرب ففرضت ثلاثا فكان رسول الله ﷺ اذا سافر صلى
الصلاة الاولى واذا أقام زاد مع كل ركعتين ركعتين الا المغرب لانها وتر
والصبح لانها تطول فيها القراءة . فقد أخبرت عائشة أنه كان اذا سافر
صلى الصلاة الاولى ركعتين ركعتين فلو كان تارة يصلى أربعا لآخبرت
بذلك وهذا يناقض تلك الرواية المكذوبة على عائشة . وأيضا فعائشة
كانت حديثة السن على عهد النبي ﷺ فان النبي ﷺ مات وعمرها
أقل من عشرين سنة فانه لما بنى بها بالمدينة كان لها تسع سنين وانما أقام
بالمدينة عشرا فاذا كان قد بنى بها في اول الهجرة كان عمرها قريبا من
عشرين ولو قدر أنه بنى بها بعد ذلك لكان عمرها حينئذ أقل . وأيضا
فلو كانت كبيرة فهي انما تتعلم الاسلام وشرائعه من النبي صلى الله عليه
وسلم فكيف يتصور أن تصوم وتصلى معه في السفر خلاف ما يفعله
هو وسائر المسلمين وسائر ازواجه ولا تخبره بذلك حتى تصل الى مكة؟
هل يظن مثل هذا بعائشة أم المؤمنين؟ وما بالها فعلت هذا في هذه السفرة
دون سائر أسفارها معه؟ وكيف تطيب نفسها بخلافه من غير استئذانه
وقد ثبت عنها في الصحيحين بالاسانيد الثابتة باتفاق أهل العلم أنها قالت
فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ثم أتمها في الحضر وأقرت صلاة
السفر على القريضة . وهذا من رواية الزهري عن عروة عن عائشة
ورواية اصحابه الثقات ومن رواية صالح بن كيسان عن عروة عن عائشة
يرويه مثل ربيعة ومن رواية الشعبي عن عائشة . وهذا مما اتفق أهل

العلم بالحديث على أنه صحيح ثابت عن عائشة فكيف تقدم مع رسول الله ﷺ على أن تصلي في السفر قبل أن تستأذنه وهي تراه والمسلمين معه لا يصلون الا ركعتين . وأيضا فهي لما أتمت الصلاة بعد موت النبي ﷺ لم يحتج بانها فعلت ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا ذكر ذلك اخبر الناس بها عروة ابن أختها بل اعتذرت بعذر من جهة الاجتهاد كما رواه النيسابوري والبيهقي وغيرهما بالاسانيد الثابتة عن وهب ابن جرير ثنا شعبه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة انها كانت تصلي في السفر أربعا فقلت لها لو صليت ركعتين فقالت يا ابن أخي انه لا يشق علي . وأيضا فالحديث الثابت عن صالح بن كيسان أن عروة بن الزبير حدثه عن عائشة أن الصلاة حين فرضت كانت ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر على ركعتين وأتمت في الحضر أربعا . قال صالح فاخبر بها عمر بن عبد العزيز فقال : إن عروة أخبرني أن عائشة تصلي أربع ركعات في السفر قال فوجدت عروة يوما عنده فقلت كيف أخبرني عن عائشة فحدث بما حدثني به . فقال عمر أليس حدثتني أنها كانت تصلي أربعا في السفر قال بلى . وفي الصحيحين عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر . قال الزهري . قلت فما شأن عائشة كانت تتم الصلاة ؟ قال انها تأولت كما تأول عثمان . فهذا عروة يروي عنها أنها اعتذرت عن إتمامها بأنها قالت لا يشق علي ، وقال لها تأولت كما تأول عثمان . فدل ذلك على أن إتمامها كان بتأويل من اجتهادها ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حسن لها

الاتمام او كان هو قد اتم لكانت قد فعلت ذلك اتباعا لسنة رسول الله ﷺ وكذلك عثمان ولم يكن ذلك مما يتأول بالاجتهاد

ثم ان هذا الحديث اقوى ما اعتمد عليه من الحديث من قال بالاتمام في السفر وقد عرف انه باطل فكيف بما هو باطل منه وهو كون النبي ﷺ كان يتم في السفر ويقصر، وهذا خلاف المعلوم بالتواتر من سنته التي اتفق عليها اصحابه نقلا عنه وتبليغا الى امته . لم ينقل عنه قط احمد من اصحابه انه صلى في السفر اربعا بل تواترت الاحاديث عنهم انه كان يصلي في السفر ركعتين هو واصحابه

والحديث الذي يرويه زيد العمي عن انس بن مالك قال : انا معاصر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كنا نساغر فنما الصائم ومنا المفطر، ومنا المم ومنا المقصر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المم على المقصر. هو كذب بلارب وزيد العمي ممن اتفق العلماء على انه متروك والثابت عن انس انما هو في الصوم . ومما يبين ذلك انهم في السفر مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يصلون فرادى بل كانوا يصلون بصلاته بخلاف الصوم فان الانسان قد يصوم وقد يفطر فهذا الحديث من الكذب، وان كان البيهقي روى هذا فهذا مما انكر عليه ورآه اهل العلم لا يستوفي الآثار التي لمخالفيه كما يستوفي الآثار التي له، وانه يحتاج باثار لو احتج بها مخالفوه لظهر ضعفها وقدح فيها، وانما اوقعه في هذا مع علمه ودينه ما اوقع أمثاله ممن يريد ان يجعل آثار النبي صلى الله عليه وسلم موافقة لقول واحد من العلماء دون آخر فمن سلك هذه السبيل دحضت حججه وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق كما يفعل ذلك من يجمع الآثار ويتأولها في كثير من المواضع

بتأويلات يبين فسادها ليوافق القول الذي ينصره كما يفعله صاحب شرح الآثار أبو جعفر مع أنه يروي من الآثار أكثر مما يروي البيهقي. لكن البيهقي ينقي الآثار ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي

والحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقصر ويتم ويفطر ويصوم قد قيل أنه مصحف وإنما لفظه كان يقصر ويتم هي بالتاء ويفطر ونصوم هي ليكون معنى هذا الحديث معنى الحديث الآخر الذي أسنده أمثل منه فإنه معروف عن عبد الرحمن بن الأسود لكنه لم يحفظ عن عائشة. وأما نقل هذا الآخر عن عطاء فغلط على عطاء قطعاً وأما الثابت عن عطاء أن عائشة كانت تصلي في السفر أربعا كما رواه غيره، ولو كان عند عائشة عن النبي ﷺ في ذلك سنة لكانت تحتج بها، ولو كان ذلك معروفاً من فعله لم تكن عائشة أعلم بذلك من أصحابه الرجال الذين كانوا يصلون خلفه دائماً في السفر فإن هذا ليس مما تكون عائشة أعلم به من غيرها من الرجال كقيامه بالليل واغتساله من الأكسال فضلاً عن أن تكون مختصة بعلمه، بل أمور السفر أصحابه أعلم بحاله فيها من عائشة لأنها لم تكن تخرج معه في كل أسفاره فإنه قد ثبت في الصحيح عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فأيهن خرج سهمها خرج بها معه. فأنما كان يسافر بها أحياناً وكانت تكون مخدرة في خدرها وقد ثبت عنها في الصحيح أنها لما سألتها شريح بن هاني عن المسح على الخفين قالت سل علياً فإنه كان يسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم هذا والمسح على الخفين أمر قد يفعله النبي صلى الله عليه وسلم في منزله في السفر فتراه دون الرجال بخلاف الصلاة المكتوبة فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلها في الحضر ولا في

السفر الا اماما باصحابه ، الا ان يكون له عذر من مرض او غيبة لحاجة
كما غاب يوم ذهب ليصلح بين أهل قباء وكما غاب في السفر للطهارة
فقدموا عبد الرحمن بن جوف فصلي بهم الصبح . ولما حضر النبي ﷺ
حسن ذلك وصوبه . واذا كان الاتمام انما كان والرجال يصلون خلفه فهذا
مما يعلمه الرجال قطعا وهو ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله فان ذلك
مخالف لعادته في عامة اسفاره فلو نقله احيانا لتوفرت هممهم ودواعيهم
على نقله كما نقلوا عنه المسح على الخفين لما نقله ، وان كان الغالب عليه الوضوء
وكما نقلوا عنه الجمع بين الصلاتين احيانا ، وان كان الغالب عليه ان يصلي
كل صلاة في وقتها الخاص ، مع أن مخالفة لسنته اظهر من مخالفة بعض الوقت
لبعض فان الناس لا يشعرون بمرور الاوقات كما يشعرون بما يشاهدونه
من اختلاف العذر فان هذا امر يرى بالعين لا يحتاج الى تأمل واستدلال
بمخلاف خروج وقت الظهر وخروج وقت المغرب فانه يحتاج الى تأمل . ولهذا
ذهب طائفة من العلماء الى ان جمعه انما كان في غير عرفة ومزدلفة بان
يقدّم الثانية ويؤخر الاولى الى آخر وقتها ، وقد روي انه كان يجمع كذلك
فهذا مما يقع فيه شبهة بخلاف الصلاة اربعا لو فعل ذلك في السفر فان
هذا لم يكن يقع فيه شبهة ولا نزاع ، بل كان ينقله المسلمون ومن جوز
عليه ان يصلي في السفر اربعا — ولا ينقله احد من الصحابة ، ولا يعرف
قط الا من رواية واحد مضعف عن آخر عن عائشة ، والروايات الثابتة عن
عائشة لا توافقه بل تخالفه — فانه لو روي له باسناد من هذا الجنس ان
النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر مرة اربعا لصدق ذلك ، ومثل هذا
ينبغي ان يصدق بكل الاخبار التي من هذا الجنس التي ينفرد فيه الواحد ،

مما تتوفر المصنوع والدواعي على نقله، ويعلم أنه لو كان حقا لكان ينقل ويستفيض. وهذا في الضعف مثل أن ينقل عنه أنه قال لأهل مكة بعرفة ومزدلفة ومني، «أتوا صلاتكم فانا قوم سفر» وينقل ذلك عن عمر ولا ينقل إلا من طريق ضعيف، مع العلم بأن ذلك لو كان حقا لكان مما تتوفر المصنوع والدواعي على نقله. وذلك مثل ما روى أبو داود الطيالسي: حدثنا حماد ابن سلمة عن علي بن زيد عن أبي نضرة قال: سأل سائل عمران بن الحصين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فقال: إن هذا الفتى يسألني عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر، فاحفظوه من عني، مما سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سفراً قط، الأصلي ركعتين حتى يرجع، وشهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ والطائف فكان يصلي ركعتين، ثم حججت معه واعتبرت فصلي ركعتين، ثم قال «يا أهل مكة أتوا صلاتكم فانا قوم سفر» ثم حججت مع أبي بكر واعتبرت فصلي ركعتين ركعتين، ثم قال «يا أهل مكة أتوا صلاتكم فانا قوم سفر» ثم حججت مع عمر واعتبرت فصلي ركعتين وقال: أتوا صلاتكم فانا قوم سفر. ثم حججت مع عثمان واعتبرت، فصلي ركعتين ركعتين، ثم إن عثمان أتم، فما ذكره في هذا الحديث من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر قط إلا ركعتين، هو مما اتفقت عليه سائر الروايات، فإن جميع الصحابة إنما نقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى في السفر ركعتين وأما ما ذكره من قوله «يا أهل مكة أتوا صلاتكم فانا قوم سفر» فهذا مما قاله بمكة عام الفتح، لم يقله في حجته، وإنما هذا غلط وقع في هذه

الرواية. وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن حميد عن حماد باسناده، رواه البيهقي من طريقه ولفظه: «ماسافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سفراً إلا صلى ركعتين، حتى يرجع ويقول «يا أهل مكة قوموا فصلوا ركعتين فانا قوم سفر» وغزا الطائف وحنين، فصلى ركعتين وأتى الجمرات فاعتمر منها، وجججت مع أبي بكر واعتمرت، فكان يصلي ركعتين، وجججت مع عمر بن الخطاب، فكان يصلي ركعتين، فلم يذكر قوله إلا تام الفتح، قبل غزوة حنين والطائف، ولم يذكر ذلك عن أبي بكر وعمر، وقد رواه أبو داود في سننه صريحاً من حديث ابن ذلبية: «حدثنا علي بن زيد عن أبي نضرة عن عمران بن حصين قال عرفت مع النبي صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح، فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة يصلي ركعتين يقول «يا أهل البلد صلوا اربعا فانا قوم سفر» وهذا إنما كان في غزوة الفتح في نفس مكة لم يكن غنى، وكذلك الثابت عن عمر أنه صلى بأهل مكة في الحج ركعتين، ثم قال عمر بعد ما سلم: اتموا الصلاة يا أهل مكة فانا قوم سفر: هذا ومما يبين ذلك أن هذا لم ينقله عن النبي صلى الله عليه وسلم أحد من الصحابة، لا ممن نقل صلاته، ولا ممن نقل نسكه وحجه مع توفر الهمم والدواعي على نقله، مع أن أئمة فقهاء الحرمين كانوا يقولون إن المكين يقصرون الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى، أف يكون كان معروفاً عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك؟ أم كانوا جهالاً بمثل هذا الأمر الذي يشيع ولا يجمله أحد ممن حج مع النبي صلى الله عليه وسلم؟ وفي الصحيحين عن حارثة بن خزاعة قال: «صلينا مع النبي ﷺ بمنى أكثر ما كنا وآمنه ركعتين. حارثة هذا خزاعي وخزاعة منزلها حول مكة

وفي الصحيحين عن عبدالله بن زيد قال، صلى بنا عثمان بمكة أربع ركعات، فقبل ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع وقال صليت مع رسول الله ﷺ بمكة ركعتين، وصليت مع أبي بكر بمكة ركعتين، وصليت مع عمر بمكة ركعتين، فليت حظي من أربع ركعات ركعتين متبعتين،

وأما عثمان رضي الله عنه فقد قيل إنه كان لأنه تأهل بمكة، فصار مقاما، وفي المسند عن عبد الرحمن بن أبي ذآب، أن عثمان صلى بمكة أربع ركعات، فانكر الناس عليه فقال: يا أيها الناس اني تأهلت بمكة منذ قدمت، واني سمعت رسول الله ﷺ يقول «من تأهل في بلد فليصل صلاة مقيم بمكة ثلاثة أيام ويقتصر الرابعة» فإنه يقتصر كما فعل النبي ﷺ وهو لا يمكنه أن يقيم بها أكثر من ذلك، فإن عثمان كان من المهاجرين، وكان المقام بمكة حراما عليهم

وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا، وكان عثمان إذا اعتزم يأمر بإراحته، فتنبأ له فترك عليها عقب العمرة، لثلاث يقيم بمكة فكيف يتصور أنه يعتقد أنه صار مستوطنا بمكة إلا إن يقال أنه جعل التأهل إقامة لاستيطانه، فيقال معلوم أن من أقام بمكة ثلاثة أيام، فإنه يقتصر كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يمكنه أن يقيم بها أكثر من ذلك، لكن قد يكون نفس التأهل مانعا من القصر، وهذا أيضا بعيد فإن أهل مكة كانوا يقتصرون خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه بمكة، وأيضا فالأمر آء بعد عثمان من بني أمية كانوا يتمون اقتداء به، ولو كان عذره مختصا به لم يفعلوا ذلك، وقيل إنه خشي أن الأعراب يظنون أن الصلاة أربع وهذا أيضا ضعيف، فإن الأعراب كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أجهل

منهم في زمن عثمان، ولم يتم الصلاة وايضا فهم يرون صلاة المسلمين في
المقام اربع ركعات، وايضا فظنهم ان السنة في صلاة المسافر اربع خطأ
منهم، فلا يسوع مخالفة السنة ليحصل بالمخالفة ما هو بمثل ذلك، وعروة قد قال
ان عائشة تأولت كما تأول عثمان، ودائشة اخبرت ان الاتمام لا يشق عليها. (١)
از يكون ذلك كما رآه من رآه لاجل شقة السفر، ورأوا ان الدنيا لما اتست
عليهم لم يحصل لهم من المشقة ما كان يحصل على من كان صلى اربعاء، كما
قد جاء عن عثمان من نيه عن المتعة التي هي الفسخ، ان ذلك كان لاجل
حاجتهم، إذ ذاك الي هذه المتعة فتلك الحاجة قد زالت

(تمت)

جاء في آخر النسخة التي طبعنا عنها هذه الرسالة ما نصه :
هذا آخر ما وجدته من هذه القاعدة الجليلة، للشيخ تقي الدين بن
تيمية، وكان المنقول عنها يقول كاتبها انه نقلها من نسخة بخط ابن القيم
رحمهم الله وقد وقع الفراغ غداة يوم الجمعة ٨ صفر سنة ١٣٤١ في المدرسة
الداودية من بغداد المحمية، وانا الفقير عبد الكريم بن السيد عباس الازجي
والحمد لله رب العالمين

(١) سبق من هذا الكلام أيضا في الصفحة ٤٢ من هذا الكتاب فانظرو.



فهرس

كتاب الفاعرة الجليز فيما يتعلق بأحكام السفر والإقامة

وهو الجزء الثاني من مجموعة رسائل ومساائل ابن تيمية

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب - المقام الاول في الفرق بين السفر الطويل والقصر
- ٣ نوط الشارع الرخص بالسفر مطلقا
- ٤ اطلاقات الشارع التي قيدها الفقهاء بغير دليل
- ٥ المقام الثاني في حد السفر الذي علق الشارع به الفطر والقصر
- ٦ الاقوال في حد السفر للفطر والقصر
- ٧ الشارع لم يحدد مسافة السفر
- ٨ اقل ما قيل في سفر الرخص
- ٩ قصر النبي الصلاة في ايام الحج بأهل مكة في عرفات والمزدلفة ومنى
- ١٠ الاقوال في قصر الصلاة
- ١١ الاقوال في الجمع بين الصلاتين و١٦ و١٧ و١٨
- ١٢ أدلة قصر الصلاة في كل سفر
- ١٤ ترجيح رواية القصر في بريد وتضعيف أثر القصر في ميل
- ١٩ أغلاط الفقهاء في الجمع بين الصلاتين
- ٢٠ الجمع في المطر والتقديم والتأخير فيه
- ٢١ الاحاديث في جمعي التقديم والتأخير
- ٢٦ جواز جمع الصلاتين للحاجة ولو في الحضر لا للسفر خاصة
- ٢٧ الجمع بين احاديث الجمع بين الصلاتين

- ٢٨ ما روي من السنة في صفة الجمع
٣٠ تأخير المغرب الى مغيب الشفق
٣٢ جمع التقديم ومن فعله من السلف
٣٣ جمع النبي بين الصلاتين بالمدينة ترخيصا لامته
٣٤ الجمع بين الصلاتين رخصة لا تنفيذ بالمطر ولا غيره
٣٦ نفي احتمال ان يكون الجمع لاجل المطر
٣٧ بطلان كل ما تأولوا به حديث الجمع بالمدينة
٣٨ لفظ الجمع في عرف ابن عباس وعادته
٣٩ الجمع من غير خوف ولا علة
٤٠ آثار الجمع وما تدل عليه
٤٢ الاعتذار عن اتمام عثمان الرباعية في منى و ٩٩
٤٤ الرد على الطحاوي فيما تأول به اتمام عثمان
٤٥ استبعاد ان يكون عثمان اتم لمجرد الترخص
٤٨ اقوال الائمة فيمن اتم الصلاة المقصورة
٤٩ مذهب عثمان أن القصر لخائف العدو والمتلبس بالسفر
٥٠ مذهب عائشة في القصر
٥١ الخلاف في جواز اتمام الرباعية في السفر
٥٣ ركعات الصلاة في الخوف والسفر والاقامة
٥٤ ركعات صلاة المسافر
٥٥ النهي عن وصل صلاة بأخري

صحيحة	
٥٦	لا يشترط نية المسافر لقصر الرباعية
٥٧	الخلاص في السفر الشرعي وحكمه
٥٨	الصواب صلاة القصر في كل سفر
٥٩	خلاف الاثمة في سفر القصر
٦٠	الآيات والاحاديث في احكام السفر
٦١	الصحيح في تفسير الباني والعاذي
٦٢	البنغي والمدوان والحيث والاثم
٦٣	عموم أنواع الرخص للطائع والمعاصي
٦٤	النوع الثاني من موارد النزاع
٦٥	من قال أن السفر ما يحمل فيه الزاد مطلقا
٦٦	تخطئة كل من جعل توابع المصر كالمصر في السفر
٦٧	من مكة الى عرفة سفر لا من المدينة الى العوالي
٦٨	تحقيق معنى السفر
٦٩	المدائن المسورة وغير المسورة وما يلحق بها
٧٠	الحجة في سفر عمل النبي في حجة الوداع
٧١	سبب اختلاف الصحابة في تحديد السفر ومسافة القصر
٧٣	عذر من جعل مسافة القصر (١٦) فرسخا
٧٤	مسافة القصر عند مالك والشافعي وأحمد
٧٥	الروايات عن ابن عمر في مسافة القصر
٧٦	الروايات عن أنس في القصر

صحيفة

٧٨	أقوال الظاهرية في مسافة القصر
٧٩	تحقيق المؤلف لمعنى السفر وروايات القصر
٨٠	تحقيق أن السفر يعرف بالعرف لا بالزمان
٨١	فصل في الاقامة وأنها خلاف السفر النخ
٨٢	غلط تقسيم المقيم الى مستوطن وغيره في صلاة الجمعة
٨٣	تحريم الاقامة بمكة على المهاجرين
٨٤	غلط من قطع معنى السفر باقامة أربعة أيام
٨٥	قصر ثلثاء الصحابة الصلاة مدة أشهر وسنين
٨٦	فصل في الذين لم يكرهوا أن يصلي المسافر أربعاً
٨٧	القصر في السفر صدقة من الله تعالى
٨٨	حديث أئمة عائشة ضعيف وباطل و٩١
٩٠	عدد عمر النبي ﷺ وهي أربع
٩٤	المحدثون المتعصبون للمذهب
٩٥	ما كانت عائشة أعلم به من الرجال وعكسه
٩٦	خبر الواحد فيما تتوفر الدواعي على نقله
٩٧	الغلط في حديث أمر أهل مكة بأتمام الصلاة